أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية

The Impact of the Fair-value on the Financial Performance in Jordanian Commercial Banks

إعداد الطالبة

اماني إبراهيم إسماعيل عريضة

إشراف

الدكتور يونس الشوبكي

قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني- 2017

التفويض

انا الموقع أدناه " **اماني إبراهيم إسماعيل عريضة**" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمنظمات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنيين بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الأسم :اماني إبراهيم إسماعيل عريضة

التوقيع :

التاريخ : ١/ ٢ / ٢٠١٧م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها :

أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية

وأجيزت بتاريخ ١/ ٢ / ٢٠١٧م

التوقيع	الجامعة		اعضاء لجنة المناقشة
....	الشرق الأوسط	رئيسأو مشرفأ	الدكتور يونس الشوبكي
....	الشرق الأوسط	عضوأ داخليأ	الدكتور إبراهيم القاضي
....	آل البيت	عضوأ خارجيأ	الأستاذ الدكتور غسان مطارنة

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذه الرسالة على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني. ثم أتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور: يونس الشوبكي على ما قدمه لي من إرشادات وتوجيهات لإنجاز هذا العمل بوجهه النهائي فله مني الشكر كله والتقدير والعرفان.

وأنني أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الكرام على تكرمهم بقبولهم لمناقشة هذه الرسالة وإبرازها بشكل العلمي المناسب كل من الدكتور غسان المطارنة عضواً خارجياً، والدكتور ابراهيم القاضي عضواً داخلياً .

كما أتقدم بالشكر لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الشرق الأوسط على ما أبدوه من تعاون سواء كان ذلك من توجيه أو تقديم النصح.

وأخيرا وليس آخرا أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان والتقدير لكل من ساهم وقدم لي المساعدة والمشورى لإتمام هذه الدراسة .

الباحثة

أماني إبراهيم عريضة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الغالي وإلى أمي التي زودتني بالحنان والمحبة أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً وإلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والأبداع إلى صديقاتي وزميلاتي وإلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل المتواضع.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ي
قائمة الملاحق	ك
الملخص الدراسة باللغة العربية	ل
الملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ن
الفصل الأول : خلفية الدراسة وأهميتها	1
(1-1) المقدمة	2
(1-2) مشكلة الدراسة	3
(1-3) أهداف الدراسة	4
(1-4) أهمية الدراسة	5
(1-5) أسئلة الدراسة وفرضياتها	6
(1-6) حدود الدراسة	8
(1-7) محددات الدراسة	9
(1-8) مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية	9
الفصل الثاني :الأدب النظري والدراسات السابقة	11
(2-1) المقدمة	12
(2-2) القيمة العادلة	13
(2-3) الأداء المالي	40
(2-4) العلاقة بين القيمة العادلة والأداء المالي	46
(2-5) الدراسات السابقة العربية والأجنبية	49
(2-6) ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	60

الفصل الثالث:الطريقة والإجراءات	62
(3-1) المقدمة	63
(3-2)منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات	63
(3-3) مجتمع وعينة الدراسة	63
(3-4) متغيرات الدراسة	64
(3-5) المعالجات الإحصائية	65
الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	66
(4-1)المقدمة	67
(4-2) اختبار التوزيع الطبيعي لتحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي	67
(4-3) تحليل اختبار عدم وجود التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة	68
(4-4) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	70
(4-5) اختبار الفرضيات	81
الفصل الخامس:مناقشة النتائج والتوصيات	94
(5-1) المقدمة	95
(5-2) نتائج اختبار الفرضيات	95
(5-3) التوصيات	98
قائمة المراجع	99
قائمة الملاحق	109

قائمة الجداول

الفصل – الجدول	الموضوع	الصفحة
(1–2)	ملخص الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	58
(1–3)	عينة الدراسة	64
(1–4)	اختبار التوزيع الطبيعي	67
(2–4)	اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء	69
(3–4)	المتوسط الحسابي لمكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة لكل بنك	70
(4–4)	المتوسط الحسابي لمكاسب أو خسائر الأصول المالية غير المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة لكل بنك	72
(5–4)	المتوسط الحسابي لتوزيعات النقدية بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة لكل بنك	73
(6–4)	المتوسط الحسابي لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة لكل بنك	74
(7–4)	المتوسط الحسابي لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر لكل بنك	76
(8–4)	المتوسط الحسابي للربح والخسارة لكل بنك	77
(9–4)	المتوسط الحسابي للدخل الشامل الآخر لكل بنك	78
(10–4)	المتوسط الحسابي لأجمالي الدخل الشامل لكل بنك	80
(11–4)	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بهامن خلال الربح أوالخسارة على الربح أو الخسارة	81
(12–4)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر مكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الربح أوالخسارة على الربح أو الخسارة	83
(13–4)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التوزيعات النقدية بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة	85

(4-14)	نتائج تحليل الانحدار البسيط للكشف عن أثر مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على الدخل الشامل الآخر	87
(4-15)	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة و ومكاسب أو الخسائر التي يتم الاعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على إجمالي الدخل الشامل	89
(4-16)	نتائج تحليل الأنحدار المتعدد لأثر مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة و ومكاسب أو الخسائر التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على إجمالي الدخل الشامل	91

قائمة الأشكال

الفصل – الشكل	الموضوع	الصفحة
3-1	متغيرات الدراسة	64

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	الصفحة
1	الأختصارات التي وردت في الدراسة	109
2	القوائم المالية للبنوك عينه الدراسة	110
3	نتائج التحليل الأحصائي لأختبار فرضيات الدراسة	119

أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية

إعداد الطالبة

اماني إبراهيم عريضة

إشراف الدكتور

د. يونس الشوبكي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، و تكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13 بنكاً)؛ اما عينة الدراسة فقد شكلت من 6 بنوك تجارية أردنية حددت بطريقة عشوائية عن الفترة الواقعة مابين (2013-2014) ولتحقيق أهداف الدراسة إستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ومن خلال إستخدام الأسلوب التطبيقي، لجمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات من خلال القوائم المالية للبنوك محل الدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى أن مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها خلال الربح أو الخسارة لها أثر على الربح أو الخسارة اما بالزيادة من في حالة المكاسب أو النقص في حالة الخسارة مما يؤثر على السيولة وقدرتها على توزيع الأرباح ، وأن وجود مكاسب أو الخسائر التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الأخر كان له أثر على الدخل الشامل الآخر في البنوك التجارية الاردنية مما يؤثر على حقوق الملكية إما بالتخفيض بحالة الخسارة أو التضخيم بحالة المكاسب ، وأن المكاسب أو الخسائر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر كان له أثر على إجمالي الدخل الشامل بزيادة مما يؤدي الى إظهار مراكزها المالية قوية ، وأوصت

الدراسة عدة توصيات وأهمها : فصل المكاسب أو الخسائر المحققة عن غير المحققة في متن القوائم المالية وزيادة الأفصاحات عن كيفية قياسها و ضروره إلتزام البنوك بتطبيق القيمة العادلة في ظل وجود تشريعات من قبل البنك المركزي ملزمة بتطبيق المعايير لما لها من أثر على الأداء المالي

الكلمات المفتاحية : القيمة العادلة، الأداء المالي، البنوك التجارية.

The Impact of The Fair Value on The Financial Performance in Jordanian Commercial Banks

Prepared by:

Amani Ibrahim Arida

Supervisor:

Dr.Younis Al-shobaki

ABSTRACT

This study aimed to demonstrate the impact of fair value on the financial performance of the jordanian commercial banks ,the study population consisted of all jordanian commercial banks of (13 banks) and the study sample consisted of (6 banks) identified in random way for the period between (2013-2014) to achive the objectives of the study the researcher used the descriptive and analytical approch and applied method, for the data collection ,analysis and test hypotheses through the financial statements for the banks under study,the study found that the gains or losses at fair value are recognised through profit or loss had an effect in the level of profit or loss ,it will increase the profit or loss in the case of gain,and it will decreased it in the case of loss therefore affect on the liquidity in the banks and its ability to distribute profit, as well as presence of gains or losses through other comprehensive income had an effect on other comprehensive income in jordanian commerical banks therefore affect on owner equity, and the gains or losses at fair value and other comprehensive income had a postive effect in the total comprehensive income therefore show there financial postion strong , the study also come out of the most important recommendations separated the realized

from unrealized gains or losses in the list of the gain or loss and increase disclosure about how calculate these gains or losses , And the necessity of banks to commitment to application of fair value in the presence of the central bank legislation obliged to apply the standards Because of their impact on the financial performance.

Keywords: fair value, financial performance , Commercial Banks .

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) المقدمة

(2-1) مشكلة الدراسة

(3-1) أهداف الدراسة

(4-1) أهمية الدراسة

(5-1) أسئلة الدراسة وفرضياتها

(6-1) حدود الدراسة

(7-1) محددات الدراسة

(8-1) مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) مقدمة:

في ظل المتغيرات البيئية المتسارعة والمنافسة الكبيرة التي تتعرض لها معظم منظمات الأعمال في الآونة الأخيرة والتحديات الكبيرة التي تتمثل في البحث المتواصل عن عناصر القوة والنجاح، والتنبؤ بالمتغيرات التي تؤثر في قيمة المنشأة، والتي تُمكنها من المنافسة على تقديم أفضل المنتجات والخدمات، ما يجعلها تتفوق في استقطاب أكبر عدد من الزبائن وتحقيق أعلى إنتاج وأكبر ربح ممكن، وبالتالي الحصول على حصة سوقية تُحقق توقعاتها وآمالها، حيث تقوم هذه المنظمات بمسابقه الزمن والتطوير من سياساتها وبرامجها لتتمكن من مجاراة قدرات منافسيها، ومواجهة التغيرات الكبيرة في البيئة التنافسية التي تعمل فيها، الأمر الذي يضمن لها الاستمرارية والنجاح .

فقد ألقت التغيرات المتسارعة والتحديات الكبيرة، بضلالها على واقعية وسلامة القياس المحاسبي، الأمر الذي أدى إلى حدوث ضغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير على بعض الأسس التي ترتكز عليها هذه المهنة، ومنها مبدأ التكلفة التاريخية التي تعكس الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه أو لحظة التبادل أي لا تأخذ بعين الاعتبار التحولات و ما يحدث من تغيرات في الأسعار التي قد تحصل من وقت لأخر، ومن هذا المنطلق بدأت الجهات المحاسبية الدولية والمحلية بالبحث عن طرق بديلة لتغطية الثغرات التي تنتج عن تطبيق التكلفة التاريخية إلى أن تحولت إلى مفهوم القيمة العادلة،

حيث تعد مطلب رئيسياً في معالجة الأنشطة والعمليات المالية حتى تصبح أكثر دقة، وأكثر قرباً للواقع الفعلي، ومتوافقة بشكل كبير مع الظروف والمتغيرات السائدة(صالح، 2009) .

وإزاء هذه الأحداث والمستجدات توجه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board(IASB) ، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكيةFinancial Accounting Standards Board (FASB) ، نحو إصدار العديد من معايير المحاسبة وإجراء تعديلات على معايير محاسبية قائمة خاصة بما يتعلق بالقيمة العادلة لتستخدم كبديل مقبول للقياس، حيث قامت بإصدار المبادئ والأسس التي تضمن الإعتراف ببعض التغيرات التي قد تحدث على الأدوات المالية (IASB,2016)، وظهور أثر هذه التغيرات في القوائم المالية ومن أهمها مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة ومكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر والتي لا يمكن الأستهانة بتأثيرها على الربح أو الخسارة أو الدخل المعتمد لمؤشرات الأداء المالي .

وفي هذا السياق تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

(2-1) مشكلة الدراسة:

إن التوجه نحو تطبيق المحاسبة على أساس القيمة العادلة ، دفع المنظمات المهنية المحاسبية الدولية إلى إصدار عدد من المعايير المحاسبية الجديدة بالإضافة إلى إجراء العديد من التعديلات على المعايير القائمة خلال الفترة القليلة السابقة وانصبت هذه التعديلات على المواضيع

التي تتعلق بالعرض والإفصاح والقياس والاعتراف مع التركيز على القياس المحاسبي من خلال التطرق إلى مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة وصولا إلى المعيار IFRS13 المتعلق بالقياس بالقيمة العادلة، ونتيجة لتطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في البنوك التجارية وما يطرأ من تغير في الأسعار الأدوات المالية نتيجة القياس وإعادة القياس بالقيمة العادلة مما يؤدي إلى ظهور بعض البنود في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة أسهمها في بورصة عمان ومن أهم هذه البنود مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة ، مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر والتي يعترف بها في القوائم المالية في فترة حدوثها والتي لا يستهان بتأثيرها على الربح أو الخسارة او الدخل المعتمد لمؤشرات الأداء المالي مما يثير مشكلة الدراسة الحالية والتي تتمحور في بيان" **أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية**".

(1-3)أهداف الدراسة:

وتهدف الدراسة بصورة أساسية إلى التعرف على أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية وتحديد أهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها .

وترمي إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتيـــة:

1- التعرف نظرياً بمفهوم وأهداف القيمة العادلة والمبررات التي دعت إلى التحول من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.

2- التعريف نظرياً بالأدوات المالية وتصنيفها وكيفية قياسها بالقيمة العادلة وكذلك متطلبات العرض والإفصاح المتعلقة بها في القوائم المالية .

3- تحديد أثر القيمة العادلة من خلال المكاسب أو الخسائر الناتجة عن القياس وإعادة قياس الأدوات المالية.

4- التعرف على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية وكيفية قياسه.

5- التعرف على أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في التجارية الأردنية وذلك من خلال مكاسب أوخسائر القيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر على كل من الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر وإجمالي الدخل الشامل.

6- محاولة الخروج بنتائج وتقديم التوصيات علمية تسهم في تعزيز الأداء المالي للبنوك المبحوثة.

(4-1) أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية موضوع القيمة العادلة، والدور الذي يؤديه هذا المفهوم في الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية ، وفي ظل وجود تشريعات من قبل البنك المركزي تقتضي تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل إلزامي في البنوك المرخصة ومنها ما يتعلق بالقيمة العادلة ،الأمر الذي يتطلب من إدارة هذه البنوك تعريف مفهوم وعناصر القيمة العادلة، الإعتراف بالأدوات المالية وقياسها بالقيمة العادلة وكذلك متطلبات العرض والإفصاح المتعلقة بها في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق مستويات أداء مالية عالية بالمقارنة مع البنوك الأخرى، وصولاً إلى الموقف التنافسي من حيث الحصة السوقية والربحية ورضا الزبون كذلك التعرف إلى مدى الموثوقية في قياس القيمة العادلة والمكاسب أو الخسائر ذات العلاقة بما لا يؤدي اتخاذها للتلاعب .

(5-1) أسئلة الدراسة وفرضياتها:

من واقع مشكلة الدراسة والتي تتمحور حول بيان أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية .كما ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الأتية :

السؤال الرئيس الأول :هل يوجد أثر لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الإعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الأردنية ؟

ويتبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1-1 هل يوجد أثر لمكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الإعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة ؟

1-2 هل يوجد أثر لمكاسب أو خسائر الأصول المالية غير المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الإعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة ؟

1-3 هل يوجد أثر للتوزيعات النقدية من أصول مالية بالقيمة العادلة التي يتم الإعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة ؟

السؤال الرئيس الثاني : هل يوجد أثر لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الإعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على الدخل الشامل الآخر في البنوك التجارية الأردنية ؟

السؤال الرئيس الثالث : هل يوجد أثر لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الإعتراف بها من خلال الربح أوالخسارة ومكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الإعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على إجمالي الدخل الشامل في البنوك التجارية الأردنية؟

فرضيات الدراسة :

للتمكن من الأجابة عن اسئلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية الأولى :

H01 :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الإعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الأردنية.

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى h01 :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الإعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة .

الفرضية الفرعية الثانية h02:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية غير المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الإعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة

الفرضية الفرعية الثالثة h03:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) للتوزيعات النقدية من أصول مالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H02 :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الإعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على الدخل الشامل الآخر في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الرئيسية الثالثة :

H03:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الإعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة ومكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الإعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على إجمالي الدخل الشامل في البنوك التجارية الأردنية .

(1-6) حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة في متغيراتها القيمة العادلة كمتغير مستقل، والأداء المالي كمتغير تابع

حدود زمانيه : تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة مابين (2013 و2014)

حدود المكانية : أجريت هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية والتي لا تشمل البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن ولا تشمل البنوك الأسلامية .

حدود موضوعية : إقتصرت على دراسة القيمة العادلة على الأدوات المالية بسبب موثوقيتها كونها تصدر بناء على الأسعار السائدة في الأسواق المالية .

(7-1)محددات الدراسة:

1- إقتصرت هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان ،وبالتالي تم إستبعاد البنوك غير الأردنية (الأجنبية) والبنوك الأسلامية .

2- هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، ولكن يمكن وجود عوامل أخرى تؤثر على الأداء المالي وليست ذات صلة بمتغيرات الدراسة .

3- إقتصرت هذه الدراسة على دراسة القيمة العادلة للأدوات المالية بسبب موثوقيتها والمتمثلة بمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة المحققة وغير المحققة وأعتمدت على بنود قائمة الدخل والدخل الشامل المتمثلة بالربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر وإجمالي الدخل الشامل لتحديد الأداء المالي .

(8-1) مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية:

- **القيمة العادلة fair Value:** هو الثمن الذي يمكن استلامه نتيجة بيع أصل، أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس (IASB,2016)
- **الأداء المالي Financial Performance:** هو وصف لوضع المنشأة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي إستخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة الربح أوالخسارة والدخل الشامل الأخر وإجمالي الدخل الشامل .

- **الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL)**

(fair value through profit or loss) هي إستثمارات مالية قصيرة الأجل محتفظ بها لغايات المتاجرة تصنف على أنها أصول متداولة قامت المنشأة بشرائها ليتم تداولها بنشاط وبغرض بيعها خلال عام واحد وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية و تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة ويعاد قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية وتظهر المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة في الربح أو الخسارة جنباً الى جنب مع التوزيعات المستلمة أو المدينة . (Hilton & Herauf،2013)

- **الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)**

(fair value through other comprehensive income) هي إستثمارات في أدوات حقوق الملكية (الأصول المتاحة للبيع) التي يتم تصنيفها كأصول متداولة أو غير متداولة تبعاً لطول المدة التي تنوي أدارة الشركة الأحتفاظ بها وتقاس مبدئياً بالقيمة العادلة ويعاد قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية مع إظهار المكاسب أو الخسائر غير المحققة ضمن الدخل الشامل الآخر وتظهر توزيعات الأرباح ضمن صافي الدخل وعند بيع الأداة المالية (Hilton & Herauf،2013).

- **مكاسب أو خسائر محققة : realized gain or losses** وهو الفرق بين التكلفة (أو التكلفة المعدلة)للأداة المالية وصافي سعر البيع الفعلي لهذه الأداة (أبو عمرو،2014).

- **مكاسب أو خسائر غير محققة :unrealized gain or losses** هي عبارة عن الفرق الذي ينتج عن الاحتفاظ بالأداة المالية التي لم تبع بعد و تنشأ بسبب حدوث تغيرات في القيمة العادلة خلال مدة الاحتفاظ بها (أبو عمرو،2014).

الفصل الثاني

الادب النظري والدراسات السابقة

(2-1) المقدمة

(2-2) القيمة العادلة

(2-3) الأداء المالي

(2-4) العلاقة بين القيمة العادلة والأداء المالي

(2-5) البنوك التجارية

(2-6) الدراسات السابقة العربية والأجنبية

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

(2-1): المقدمة

في ظل ما يشهده العالم من تغيرات في البيئة التنافسية وظهور العولمة وإنفتاح الأسواق وظهور شركات متعددة الجنسيات ظهرت الحاجة الماسة إلى تطور علم المحاسبة ليتماشى مع حاجة مستخدمي البيانات إلا انه وفي ظل فشل معايير المحاسبة القائمة على التكلفة التاريخية في توفير المعلومات الملائمة للمستخدمين، اصدرت بعض الجمعيات المهنية تقارير تقترح نماذج محاسبة سعر السوق مكان محاسبة التكلفة التاريخية في القوائم المالية، بالإضافة أن مجلس معايير المحاسبة الدولية أشار إلى ضرورة القيام بإظهار الأصول والإلتزامات المالية بالقيمة السوقية بدلاً من التكلفة التاريخية وذلك كون الأسواق المالية أصبحت متاحة وأكثر وضوحاً(دبابنة، 2009).

بدأ على أثر ذلك التوجه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمطلب اساسي في إثبات ومعالجة العمليات والأحداث المالية المنشورة وتلبي الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي والدولي (بن يدير، 2015).

لذا سعت الباحثة من خلال هذا الفصل والمتضمن عرضا للأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث يتم عرض الأدب النظري على خمسة مباحث المبحث الأول ويمثل القيمة العادلة ويتضمن تعريفا لها ومن ثم التعرف على أهدافها والمبررات التي دعت إلى التحول من مفهوم الكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة، أما المبحث الثاني يتم من خلاله التعرف على الأداء

المالي حيث يتضمن تعريفا له ومن ثم يتم التعرف على أهمية تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه، والمبحث الثالث سيبين العلاقة بين القيمة العادلة والأداء المالي، أما المبحث الرابع فسيشتمل على الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وفيما يلي عرضاً لكل منها على التوالي.

(2-2) المبحث الأول :القيمة العادلة

يتضمن هذا المبحث تعريفاً للقيمة العادلة وأهدافها والمبررات التي دعت إلى التحول من مفهوم الكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة، والإعتراف بالأدوات المالية وقياسها بالقيمة العادلة ومتطلبات العرض والإفصاح المتعلقة بها القوائم المالية، ومن ثم تصنيف الأدوات المالية والمطلوبات المالية والمعيار المحاسبي المتعلق بالقيمة العادلة وفيما يلي عرضا لكل منها على حدا.

(2-2-1) مفهوم القيمة العادلة:

قد تعددت مصطلحات و مرادفات القيمة العادلة بتعدد وجهات النظر و الآراء المرتبطة بالتكيف المفاهيمي لمنهج القيمة العادلة، من تكلفة الإحلال إلى ما يسمى بالقيمة الخارجة، ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك من المرادفات التي لها نفس المفهوم العام.(مطر والسيوطي، 2008،ص10)

وفي هذا السياق حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تعريف القيمة العادلة كما ورد في معيار IASB39: "بأنه المبلغ الذي سيتم استلامه إذا تم بيع الأصل أو دفعه لتسديد التزام في عملية اعتيادية بين أطراف مشاركة بالسوق المنتظم بتاريخ قياس القيمة العادلة". (ابو نصار وحميدات، 2014، ص563) .

إلا أن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) في معيار IFRS 13 عرفها على أنها السعر الذي يمكن استلامه نتيجة بيع أصل أو دفعه لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في سوق في ظروف السوق الحالية (هوراي وآدم، 2017، ص 85)

من خلال التعريفين السابقين لمفهوم القيمة العادلة ترى الباحثة انه لايوجد إختلاف جوهري في تعريف القيمة العادلة بين معايير المحاسبة الدولية والأمريكية حيث أن هذه المعايير تتفق أن هناك قيمة لتبادل الأصل أو تحويل إلتزام بين أطراف راغبة ومطلعة و لديها معلومات كافية عن السوق وفي تاريخ محدد وهو تاريخ القياس . ومن هنا نجد أن التعريفات السابقة لم تتحدث عن سعر السوق بل مبلغ يتقبلة أطراف ذات معرفة وأطلاع على السوق وأن القيمة التي ستظهر في الدفاتر هي قيم ترتبط بإرادة أطراف ذات العلاقة (الجهة البائعة والجهة المشترية) وكما اشترط التعريف على عدم وجود علاقة بين الطرفين حتى لا تلعب المصالح المشتركة دورها عند تحديد المبلغ فيصبح غير عادل.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتبرير إستخدام مصطلح القيمة العادلة على أنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق.(صالح، 2009)

تبين أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على الأطراف الداخلة في الصفقة أي أن يكون مستقلين وراغبين في عقد الصفقة ويسعى كل منهم على التفاوض على أفضل الشروط التي يمكن الحصول عليها وأن يكونوا على إطلاع على الحقائق ذات الصلة أي توفر المعلومات بين جميع الأطراف والذي يعرف بتماثل المعلومات، الظروف التي تتم بها الصفقة والتي يجب أن تكون في ظروف طبيعية أي أن لا يكون البائع مجبراً على عملية البيع في مثل ظروف التصفية لأنها لاتعبر عن القيمة العادلة (دنون، 2015).

ومن هنا ترى الباحثة أن مفهوم القيمة العادلة يشترط عدم وجود علاقة بين الأطراف حتى لاتلعب المصالح المشتركة دورها عند تحديد المبلغ فيصبح غير عادل وأن تتم في ظل ظروف طبيعية لتعبر عن القيمة العادلة .

(2-2-2)أهداف القيمة العادلة:

يهدف القياس بالقيمة العادلة إلى تقدير السعر الذي يتم وفق عملية منتظمة أو بيع أصل أو تحويل التزام بين أطراف مشاركين في السوق في تاريخ القياس بموجب ظروف إقتصادية الحالية كما يهدف إلى إظهار بنود الحسابات في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي ويعترف بالدخل إما للحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة او للحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة ويبنى هذا المفهوم على أساس الإستمراريه أي المنشأة مستمرة لأجل غير محدد وبالتالي فإن القيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سيتم دفعه أو استلامه في عملية التصفية غير الإختيارية أو أن تكون المنشأة مجبره أو مضطرة للبيع (السعافيين، 2005).وكما تهدف إلى معرفة القيمة الحالية لصافي حقوق الملكية في نهاية الفترة المالية عن الأصول بالقيمة الحقيقة وتحقيق مايسمى بالربح المرضي (سلامة، 2014).

تستخدم القيمة العادلة للقيام بالمقارنات بين المنشآت التي تستخدم القيمة العادلة كما يتفق مفهوم القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال وكما أن القيام بتقييم الأصول بالقيمة العادلة يعبر عن المركز الاقتصادي لأنه اخذ الأسعار السوقية (عبد الرحمن، 2015).

وكما تهدف محاسبة القيمة العادلة بمساعدة الوحدات الاقتصادية على:

- إتخاذ القرارات التجارية و الإستثمارية الرشيدة المتعلقة بشراء أوبيع الاستثمارات (الاختيار من بين البدائل), وقرارات الحيازة وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات لوحدة ما, بحيث تكون مبينة على معلومات مالية ذات موثوقية عالية.
- تخطيط أعمال المنشأة وتحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسة لخطوط الأعمال المتنوعة.
- إدارة المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية وقياسها, بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية, ووضع المدينين وأسعار العملات والفوائد.
- إظهار القيمة الحالية لكل من المقرضين و حملة الأسهم والمستثمرين. (دهمش وآخرون, 2004).

وترى الباحثة أن القيمة العادلة جاءت لتشكل تغيراً نوعياً يجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي للوحدات الأقتصادية وكما تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية وكما أنها تعكس الواقع الفعلي للقيم في تاريخ اعداد القوائم المالية.

(2-2-3)التحول من مفهوم الكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة:

إستحدث منهج محاسبة القيمة العادلة لمواجهة ما سببته محاسبة الكلفة التاريخية من قصور إذ لم تستطع التعبير عن المركز المالي بشكل موثوق وقصورها في الوقوف على متطلبات المستثمرين وحمله الأسهم حول حقيقة المركز المالي الحقيقي وما يطرأ على أموالهم من تغيرات الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة (يونس، 2011).

ولعل من أهم هذه المبررات ما يلي:

1- التضخم حيث يقوم مبدأ الكلفة التاريخية على أساس فرض ثبات وحده النقد في ظل الارتفاع العام للأسعار مما يؤدي إلى خطأ في قياس الدخل ونظراً لتغير في قيمة وحدة القياس والتدني في قيمتها وقوتها الشرائية تصبح وحدة القياس غير متجانسة بالنسبة للفترات المالية كما هو الحال عند القيام في جمع وطرح قيم ذات قوه شرائية مختلفة كما لو كانت قوه شرائية واحده دون القيام بإجراء عمليات تحويل وهذا الأمر الذي يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية وعدم إمكانية إستخدامها لإجراء عمليات مقارنه فيما بينها والذي من شأنه عرض القوائم المالية بشكل مشوه بالمقارنة مع الواقع الاقتصادي .

2- ضعف أو عدم ملائمة المعلومات المحاسبية على أساسها حيث أن القياس المحاسبي وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية يكون صالحاً فقط في تاريخ القياس وتعتمد في حساب الأرباح والتكاليف على المعلومات التاريخية وتتجاهل أي تغير يطرأ على الأسعار لذلك لم تعد قادرة على إعطاء معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات التي تطلبها الأطراف المستخدمة كأداة لتوجيه الأداء وبناء توقعات مستقبلية (بن يدير، 2015).

3- أن نتائج القياس المحاسبي تصبح مشوهه نتيجة لتطبيق الكلفة التاريخية نتيجة لتجاهلها قيمة وحدة القياس المحاسبي مما يؤدي إلى ظهور عدة مشكلات ويعد من أهمها توزيع جزء من رأس المال على شكل أرباح غير محققه ودفع ضرائب صورية قد لاتكون محققة وعجز الوحدات الاقتصادية من إحلال أصول ثابتة جديد محل الأصول المستهلكة مما يؤدي إلى تراجع طاقتها الإنتاجية

وإتخاذ قرارات غير صحيحة من قبل مستخدمي القوائم المالية أو الإدارة نتيجة التحليلات غير الصحيحة كالعائد على الإستثمار أو تحديد تكاليف الإنتاج .

4- أن نتائج الأعمال تكون عبارة عن خليط من دخل يخص الفترة المالية الحالية ودخل تم اكتسابه حالياً الذي لم يتحقق في فترات السابقة ولذلك يكون إتباع مبدأ التحقق وفقاً للكلفة التاريخية يؤدي إلى حدوث أخطاء في توقيت الاعتراف المحاسبي لتغيرات في القيمة (يونس، 2011).

5- يركز مفهوم القيمة العادلة على أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بهدف مساعدة الأطراف على إتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب

6- تمكن القيمة العادلة من تحسين عملية التحليل المالي من خلال توفير نسب ومؤشرات تقيس الواقع الفعلي لأداء المنشأة(عبدالرحمن، 2015).

7- أن مبدأ الكلفة التاريخية لايتماشى مع متطلبات بعض القطاعات مثل قطاع البنوك لكونه يحتاج إلى معلومات وبيانات متجددة وتتفق مع السوق (سارة، 2015).

ومن هنا ترى الباحثة أن التكلفة التاريخية تمثل خاصية الموثوقية بدرجة عالية كونها لا تعترف بالمكاسب الا عند تحققها ، وبكونها لا تاخذ بعين الأعتبار التغيرات التي تطرأ على الأسعار مما يجعلها غير قادرة على عكس الواقع الفعلي لسوق ولا تعطي مؤشر دقيق للأصول المقاسة من خلالها وبتالي تؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقة للعناصر المقاسة و ليس هناك شك في دقتها وصحتها لحظة التملك أو الاكتساب ، وإنما في سلامة المبدأ بعد حدوث الحدث أو التملك ، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، وتنحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية خاصة بعد إنتشار ظاهرة التضخم وإستفحالها في كل الاقتصاديات حيث لم يعد الأمر كما كان عليه، خاصة أن المعلومات المحاسبية

الناتجة عن القياس بالإعتماد على هذا المبدأ أصبحت تفقد الكثير من صلاحيتها وقدر على الأفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

(2-2-4) مزايا تطبيق القيمة العادلة:

إن استخدام القيمة العادلة جاء كأفضل بديل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية, وبهدف تحقيق مزايا متعددة لمخرجات البيانات وهي: (Cairns, 2006)

1. تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي, وهي أقرب للتعبير العادل التدفقات النقدية و لنتيجة الأعمال والتغيرات في حقوق الملكية والمركز المالي للمنشأة .
2. تعبر عن الدخل الاقتصادي, وذلك في حال تم تقييم الأصول والإلتزامات على أساس القيمة العادلة حيث تأخذ الأسعار السوقية بعين الإعتبار.
3. يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال وكما يوفر هذا المدخل مقياساً يتميز بالدقة لمفهوم القيمة, والربح الاقتصادي للمنشأة.
4. تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.
5. تعد القيمة العادلة الأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية وإجراء التحليلات المالية .
6. تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة .
7. تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.

ومن هنا ترى الباحثة أن من أهم مزايا القيمة العادلة أنها مقياس للواقع الإقتصادي وتمثل تعبير واضح لمفهوم الدخل الشامل ، حيث توفر مقياساً عالي الدقة لهذا المفهوم وكما تعالج القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحدة النقد مما يعكس المفهوم الإقتصادي للبيانات المحاسبية المعروضة في المركز المالي (الميزانية).

(2-2-5) مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة

على الرغم من المزايا التي سبق وأن ذكرت لاستخدام القيمة العادلة إلا أن اعتماد القيمة العادلة في القياس لم يقدم برنامجاً متكاملا للاعتراف والقياس والإفصاح المالي (جمعة, 2007), ولا زالت القيمة العادلة تواجه العديد من الانتقادات لعدم ملائمتها, ومن أهم هذه الانتقادات: (جعارة، 2012) (خوري، 2006)

1. أن هناك كثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد قياسها على التكلفة الخارجية.
2. إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة.
3. إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالإستثمارات تعد معقدة وذات طرق قياس مختلفة, منها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة ومنها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالإستثمارات.
4. قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها.
5. قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة.

ومن هنا ترى الباحثة أن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها وتدقيقها حيث تتبع أسس متباينة في القياس الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً في ظل عدم وجود سوق كفء.

(2-2-6)الأدوات المالية:

إن الأدوات المالية تعتبر من البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي للعديد من المنشآت ومع تزايد الإقبال من منشآت الأعمال المختلفة على الإستثمار في السندات والأسهم والمشتقات المالية أصبح هناك تأثير على نتائج الأعمال والمركز المالي من تلك الإستثمارات .

وتعرف الأداة المالية بأنها: أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي للمنشأة ما وفي نفس الوقت التزام مالي أو أداه ملكية لمنشأة أخرى (مجلس معايير المحاسبة الدولية،2009)

- قد يظهر الأصل المالي في أحد الصور الآتية:

- النقدية
- أداة حق ملكية في منشأة أخرى.
- حق تعاقدي لقبض نقدية أو أصل مالي من منشأة أخرى،حق تعاقدي لمبادلة أصل مالي أو إلتزام مالي بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية (بالنسبة للوحدة الاقتصادية).
- العقد الذي يمكن تسويته أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة وهو إما أن يكون:

أ – عقد غير مشتق تلتزم المنشأة بسببه أو قد تلتزم باستلام عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

ب – عقد مشتق من الممكن أن تتم تسويته بطريقة أخرى عدا تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل

مالي مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة (الجعارات،2015)

- الإلتزام المالي: إلتزام تعاقدي لتسلم نقد أو أي أصل مالي لمنشأة أخرى ,أو لتبادل الأصول المالية أو الإلتزامات المالية مع منشأة أخرى بشروط غير ايجابية .

- عقد من الممكن إطفاءه أو سيتم إطفاءه في أدوات حقوق الملكية المنشأة نفسها وغير مصنف على أنه حق ملكية للمنشأة (عقود مشتقة –عقود ليست مشتقة). (جقميري ،2012)

أهمية تصنيف الأدوات المالية :

يعد تصنيف الأدوات المالية ضمن الفئات الواردة في معيار IAS 39 ذو أهمية وذلك لكونها تحدد المعاملة المحاسبية للأداة باعتبارها أصلاً أو إلتزاماً وتحدد من خلالها كيفية قياس الأدوات المالية حيث يوجد ثلاث أسس للقياس (التكلفة، التكلفة المطفأة، القيمة العادلة) وكما تحدد من خلالها كيفية الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة .

تصنف الأدوات المالية إلى فئتين رئيسيتين فإذا ترتب على الأداة المالية تدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى المنشأة فإنها تصنف كأصول المالية، أما إذا ترتب عليها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من المنشأة فإنها تصنف كمطلوبات المالية .

وقد ورد في معيار المحاسبة الدولي IAS39 الصادر سنة (2001) تصنيف الأدوات المالية للأصول المالية إلى أربع فئات :

1- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تتضمن مجموعتين هما المقتناة للمتاجرة : والتي تعكس البيع و الشراء المتكرر في وقت قصير لتحقيق الربح من خلال التغيرات قصيرة الأجل في الأسعار .المحددة : وهي أي أصول مالية تم تحديدها عند

الإعتراف المبدئي كواحدة من الأدوات المالية التي يجب قياسها بالقيمة العادلة مع الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أوالخسارة .

2- الأصول المالية المتاحة للبيع: هي أصول مالية غير مشتقة يتم تصنيفها إختيارياً عند الأعتراف المبدئي كمتاحة للبيع بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ويتم الأعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة مباشرة في حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل .(الجعارات، 2017، ص42-44)

3- الاستثمارات المقتناة لحين الاستحقاق: هي أصول مالية غير مشتقه بدفعات محدده أو قابلة لتحديد ولها تاريخ استحقاق ثابت و لها أسعار في الأسواق ويكون الهدف من إقتنائها لحين الإستحقاق بغض النظر عن التغيرات في الأسعار السوقية وتقاس بالتكلفة القابلة للإطفاء (Mirza &Holt،2011،p945).

4- القروض والحسابات المدينة: وهي أصول مالية غير مشتقة بدفعات محددة وليس لها أسعار في أسواق نشطة ولا يوجد متطلب يقتضي من المنشأة بأن تظهر النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق . (Mirza &Holt،2011،p945).

ثانياً: المطلوبات المالية:

أ- مطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أوالخسارة FVTPL: وهي المطلوبات مالية تتحملها المنشأة لإغراض تجارية وتصنف إلى فئتين:

1- المحددة: وهي مطلوبات التي تختار المنشأة لحظة اقتنائها تصنيفها ضمن هذه الفئة يتم قياسها بالقيمة العادلة وتعالج فروقات إعادة التقييم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

2- المقتناة للمتاجرة: هي مطلوبات مالية مصنفة كإلتزام محتفظ به لغايات المتاجرة إذا تم الحصول أو نشأ لتوليد دخل من تقلبات قصيرة الأجل في هوامش ربح المتاجرة أو تقلبات الأسعار مثل المطلوبات الناشئة عن الأوراق المالية المقتناة للبيع السريع.

ب- المطلوبات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة: وهي حسابات الذمم الدائنة وأوراق الدفع والأوراق المالية المحررة مقابل الديون المستحقة على المنشأة.(أبو نصار وحميدات، 2014،ص570-571)

ج- عقود الكفالات المالية ومطلوبات القروض: وهي العقود التي تلزم مصدرها بدفع مبالغ لحاملها عن الخسارة التي تحملها بسبب فشل المدين بالسداد عند استحقاق دينه أما مطلوبات القروض هي مطلوبات تتحملها المنشأة لمنح قرض بفائدة اقل عن معدلات السوق(الجعارات،2017، ص50).

وترى الباحثة أن هذه المتطلبات هدفت إلى مواكبة تطور حاجات مستخدمي البيانات المالية ، في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي ،وظهور الشركات العملاقة مما ترتب عليه الطلب المتزايد على المعلومات ، خاصة المالية منها لاتخاذ قرارات إقتصادية صحيحة .

وقد تم تصنيف الأصول المالية كما ورد في المعيار رقم (9) من معايير الإبلاغ المحاسبي (IFRS9) والذي سيحل محل المعيار IAS39 من معايير المحاسبة الدولية والذي ركز على كيفية القياس كأساس للتصنيف إلى فئتين هما : (الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة) حيث أن الفئات الأربعة التي وردت في المعيار IAS39 تقع ضمن الفئتين المذكورتين حيث كان يتم قياس كل من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال

الربح أو الخسارة والأصول المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة،أما القروض والذمم المدينة والأصول المقتناة لحين الاستحقاق فقد كان يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.(الجعارات، 2017،ص143).

ومن هنا ترى الباحثة أن الإختلاف في التصنيف في المعيارين هو أن معيار IAS39 كان يعتمد على نية الأدارة من إقتناء تلك الأدوات المالية أما في معيار IFRS 9 فكان التصنيف يعتمد على كيفية القياس .

الاعتراف المبدئي بالأدوات المالية:

يمثل العملية المتعلقة بالإقرار بالأدوات المالية وإثباتها في السجلات وإظهارها في القوائم المالية وذلك من خلال تصنيفها إلى فئات وذلك وفقاً لنية الإدارة من إقتناء تلك الأداة. وعادة ما يتم الإعتراف بالأصول المالية أو المطلوبات المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة فقط جزءاً من الإشتراطات التعاقدية للأداة المالية أي الاعتراف بالأداة المالية كأصل أو مطلوبات عندما يتحقق معنى الأداة المالية، كما وأنه يتم الاعتراف بالأصول والمطلوبات والمشتقات المالية في قائمة المركز المالي سواء ترتب على المشتقات المالية إستلام أو دفع مبالغ معينة أو لم يترتب، ويتم كذلك الاعتراف بالمشتريات والمبيعات المتعلقة بالأدوات المالية في تاريخ مستقبلي كأصول أو مطلوبات مالية باستخدام تاريخ التسوية أو تاريخ المتاجرة للمحاسبة عنها (الجعارات،2017، ص54).

ومن هنا ترى الباحثة أن الأداة المالية يعترف بها إذا كانت ضمن عقد أجل يترتب عليه الالتزام بشراء أو بيع أداة مالية في تاريخ مستقبلي بسعر محدد، أي بمعنى أصول سيتم امتلاكها مستقبلا أو

التزامات سيتم تحملها مستقبلا، بحيث يؤخذ بتاريخ نشأة هذا الالتزام دون الانتظار حتى يحل تاريخ الانتهاء الذي يتم فيه التبادل فعلا أو تسوية العقد .

قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة:

يعتبر القياس المحاسبي المحور الذي تتمركز عليه كافة الأنشطة المحاسبية للحصول على معلومات محاسبية وتتوقف عليه مدى ملائمة وموثوقية تلك المعلومات. ويعرف **القياس المحاسبي** على انه: عملية تبويب وتحديد العمليات لمختلف الأنشطة الإقتصادية التي تقوم بها المنشأة والتعبير عنها على شكل أرقام وبيانات لتوفير معلومات تسهل عملية اتخاذ القرار الاقتصادي (عبد اللطيف، 2013).

وترى الباحثة أن القياس المحاسبي ينحصر في وجود شيء مطلوب قياسه أو تقديره أو تحديده ، ووجود مقياس متفق عليه يمكن أن يستخدم كمعيار لقياس أو تقدير أو تحديد هذا الشيء في ضوء نظام معين بمقتضاه تتم عملية القياس .

القياس المبدئي للأصول والإلتزامات المالية:

عند الإعتراف المبدئي يتم قياس كافة الأصول والإلتزمات المالية بالقيمة العادلة فقط للأصول المالية والإلتزمات المالية المصنفة ضمن القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أما الأصول والإلتزمات المالية التي لايتم تصنيفها ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مضافا إليها أو مطروح منها تكاليف العملية .

وقد أبقى هذا المعيار على نموذج المحاسبة الأساسي المتعلق بالإلتزامات المالية كما ورد في المعيار IAS39حيث يوجد فئتين لقياس الإلتزامات المالية المقتناة للمتاجرة المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والإلتزمات المالية الأخرى مقاسه بالتكلفة المطفأة .

القياس اللاحق للأصول المالية:

يتم القياس اللاحق بالتكلفة المطفأة للأصول المالية التي تعتبر أدوات دين بناء على الإختبارين التاليين:إختبار نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول : أن تقوم المنشأة بإقتناء الأدوات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وليس من أجل بيعها قبل تاريخ الإستحقاق وذلك للاستفادة من تغيرات القيمة العادلة، إختبار خصائص التدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالأصول المالية حيث تمنح الشروط التعاقدية للأصل ارتفاعاً في تواريخ محددة للتدفقات النقدية المتعلقة بأصل الدين والفوائد على الدين القائم .وكما يجب قياس أدوات الدين الأخرى من خلال الربح أو الخسارة

الاعتراف بمكاسب أوخسائر الأصول المالية والتي ترتبط بالتغير في القيمة العادلة للأصول التي يتم قياسها بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بمكاسب أو الخسائر كاملة دون تجزئه، ويتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر المرتبطة بالأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الأرباح والخسائر أما المكاسب والخسائر المرتبطة بالأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل في الدخل الشامل الأخر.(الجعارات، 2017، ص145)

الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية : تقاس كافة الإستثمارات المالية في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع الاعتراف بفروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر باستثناء

الإستثمارات المالية التي تختار المنشأة قياسها بالقيمة العادلة مع إظهار فروق التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر مع استمرار الإعتراف بدخل التوزيعات من هذه الإستثمارات في الربح أو الخسارة .(أبو نصار وحميدات،2014،ص 751).

إعادة التصنيف :

يتم التحويل من فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى الأصول المالية بالتكلفة المطفأة وبالعكس إذا تغيرت اهداف حيازة المنشأة لتلك الأصول أي عندما تغير المنشأة نموذج اعمالها لإدارة الأصول المالية .ويجب تحديد هذه التغيرات من قبل الأدراة العليا نتيجة التغيرات الداخلية أو الخارجية ويجب أن تكون هامة لعمليات المنشأة وواضحة لأطراف الخارجية .

إذا قامت المنشأة بإعادة التصنيف الأصول المالية من فئة إلى أخرى يجب تطبيق إعادة التصنيف بأثر مستقبلي من تاريخ اعادة التصنيف وإذا قامت المنشأة بإعادة تصنيف أصل المالي بحيث يقاس بالقيمة العادلة وتحدد في تاريخ اعادة التصنيف والاعتراف بأرباح الناتجة عن الفرق بين القيمة المسجلة للأصل والقيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر، أما إذا اعادت المنشأة تصنيف أصل مالي ليقاس بالتكلفة المطفأة تصبح قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف هي القيمة الدفترية الجديدة (العبادي، 2016، ص 18).

وقد تضمن المعيار (IAS39) المعدل القيود التالية على عملية إعادة تصنيف الأدوات المالية وتتمثل فيما يلي :لايجوز إعادة التصنيف من وإلى فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة،

ويجوز إجراء عملية إعادة التصنيف بين فئتي الأستثمارات المتاحة للبيع ، فيجب أن تتم إعادة التصنيف لكامل الأستثمارت المقتناة لحين الاستحقاق .(الجعارات ، 2017، 53)

متطلبات العرض والإفصاح:

تعد القوائم المالية من مخرجات النظام المحاسبي وذات أهمية بالغة لمستخدمي المعلومات المالية ولتحقق الأهدف المرجوه منها فإنها تخضع لعدد من القواعد والإجراءات المتعلقة بمتطلبات العرض والإفصاح، تبرز أهمية العرض والإفصاح بكونه أحد متطلبات معايير المحاسبة الدولية فإن هناك العديد من المتطلبات التي يبنى عليها كل من العرض والإفصاح عن الأدوات المالية والمعلومات الواجب الإفصاح عنها لتلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

متطلبات العرض المحاسبي:

يتطلب عرض الأدوات المالي تصنيفها إلى أصول وإلتزامات وأدوات حقوق ملكية وتصنيف الفوائد وأرباح الأسهم والخسائر والأرباح ذات الصلة والظروف التي ينبغي فيها مقاصة بين الأصول والمطلوبات، وتصنف الجهة المصدرة للأداة المالية عند الاعتراف الأولي إلى أصول أو إلتزام مالي أو أداة حقوق ملكية وفقا لجوهر الترتيب التعاقدي وتعريف كل منها (يونس، 2011) وقد تم تصنيف الأدوات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS32)كالأتي:

- التصنيف كالإلتزام أو حق ملكية: إن تصنيف الأداة المالية أو الأجزاء المكونة لها التي تصدرها المنشأة باعتبارها إلتزام مالي أو أداة حق ملكية يتم وفق جوهر العقد المبرم مع الغير وليس على الشكل القانوني ويكون إنسجاماً مع تعريف أداة حق الملكية والإلتزام المالي.

- الأدوات المالية المركبة: أن الأدوات المالية التي تصدرها المنشأة تشمل جزئيين جزء يمثل إلتزام وجزء يمثل حقوق ملكية والتي يطلق عليها بالأدوات المالية المركبة و تعرض الأداة المالية المركبة عند الإصدار كالإلتزامات مالية أو أدوات حقوق ملكية بشكل منفصل وبما يتلاءم مع تعريف كل من الإلتزام وحقوق الملكية كما يتم فصل مكونات الأداة المالية المركبة إلى إلتزام وأداة حق ملكية من خلال تحديد القيمة العادلة لعنصر الإلتزام ثم تخصيص المبلغ المتبقي لعنصر حق الملكية ولا يجوز أن يتم تحديد القيمة العادلة لعنصر حقوق الملكية.
- الأدوات المالية التي يتم تسويتها من خلال إصدار أسهم: تصنف تلك العقود كأدوات حقوق الملكية خاصة بالمنشأة إذا كان العقود مشتقة يتم تسويها بواسطة تبادل عدد محدد من أدوات حقوق الملكية ومبلغ نقدي محدد أو إذا كانت عقود غير مشتقة يتم تسويتها من خلال إصدار عدد محدد من أدوات حقوق الملكية للمنشأة.
- أسهم الخزينة عندما تقوم المنشأة بشراء أسهمها المصدرة أو أداة حقوق ملكية أخرى من السوق المالي ولا تعتبر متداولة خلال فترة الاقتناء وتظهر بالتكلفة.
- التقاص بين الأصول والالتزامات المالية يتطلب عرض الأصول المالية والالتزامات المالية وإجراء مقاصة بين قيمة الأصل المالي والالتزام المالي بحيث يعرض المبلغ الصافي بينهما إما كأصل أو إلتزام في الميزانية (حميدات،2014، ص464-469).

الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات الهامة في المحاسبة كمهنة أو كعلم كونها من مخرجات النظام المحاسبي إلى الجمهور ويمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على انه التصريح عن

جميع المعلومات ذات الصلة بالشركة التي قد تؤثر في قرارات الاستثمار والتي يجب أن تلبي كافة المتطلبات التشريعية والقانونية في إعدادها (الججاوي والمسعودي، 2014، ص412).

ومن هنا ترى الباحثة أن التعريف ركز على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم.

متطلبات الإفصاح المحاسبي:

يتطلب الإفصاح المحاسبي تضمين القوائم المالية بشكل عام الإفصاحات عن السياسات المحاسبية، الأطراف والصفقات الهامة، الأحداث اللاحقة، إستمرارية المنشأة والإلتزامات المحتملة، وفيما يلي توضيح لكل بند على حدا (لايقة، 2007):

- السياسات المحاسبية: تقاس بنود القوائم المالية بسياسات محاسبية تختلف من منشأة وإلى أخرى مما يؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية وإلى ظهور قوائم مالية مختلفة لمجموعه واحدة من الظروف والأحداث لذا بعد الإفصاح عن السياسة المحاسبية هامة لتمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم وفق السياسة المستخدمة.
- الأطراف والصفقات الهامة: أن تشتمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف علاقات هامة بين المنشأة وأطراف أخرى خارجية مثل العلاقة بين الشركات القابضة والتابعة أو أي صفقات مبرمة بين المنشأة وأطراف أخرى.

- الأحداث اللاحقة: وهي الفترة مابين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم المالية وخلال تلك الفترة قد تحدث أحداث مهمة أو تتوفر معلومات جديدة ذات صلة بالقوائم المالية المعدة وتتطلب تعديلها وعرضها بالملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.
- استمرارية المنشأة: تعد القوائم المالية على أساس أن المنشأة مستمرة في العمل إلى مالا نهاية وفي حال توفر معلومات تفيد بعدم استمرارية المنشأة فيجب الإفصاح عن ذلك ضمن الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية .
- الإلتزامات المحتملة: هي إلتزامات غير مؤكدة حدوثها أو قيمها وتكون نتيجة منازعات مع أطراف أو أن هناك قضايا مرفوعة ضد المنشأة ويتطلب ذلك تحويل مبلغ من المال لتسوية الإلتزام فإذا كانت هذه الإلتزامات أكثر تأكيداً يتم الإفصاح عنها ضمن السجلات المحاسبية للمنشأة أما إذا كانت أقل تأكيداً فيتم الإفصاح عنها في الملاحظات وهذا لأخبار القارئ أن هناك نتائج سلبية محتملة الحدوث ولكن لم تصل إلى درجة الموضوعية حتى تدرج ضمن القوائم المالية .

ورد في معيار الإبلاغ الدولي (IFRS7) أن تشتمل القوائم المالية الإفصاح عن ما يلي :

الإفصاح عن فئات الأصول والمطلوبات المالية في الميزانية وذلك من خلال الإفصاح عن القيمة الدفترية لكل من الأصول والمطلوبات بكافة فئاتها والإفصاح بصلب الميزانية أو في الملاحظات عن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع بيان الجزء المحتفظ به بالقيمة العادلة . الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، الأصول المالية بالتكلفة المطفأة، المطلوبات المالية من خلال الأرباح والخسائر، المطلوبات المالية المطفأة

- متطلبات الإفصاح للأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: وذلك من خلال قيام المنشأة بتصنيف القروض والذمم المدينة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فيجب أن تفصح عن الحد الأقصى لتعرض لمخاطر الائتمان بسبب الاحتفاظ بالقروض والذمم المدينة بتاريخ القوائم، مبالغ أي مشتقات ائتمان، مقدار القيمة العادلة للقروض والذمم المدينة.
- متطلبات الإفصاح عن المطلوبات المالية المصنفة كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، مقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي يعزى للتغيرات في مخاطر الائتمان، الإختلاف بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية وبين القيمة التعاقدية المطلوب تسديدها بتاريخ الإستحقاق للدائنين.
- إعادة التصنيف إذا قامت المنشأة بإعادة تصنيف الأصول المالية والمقاسه أما بالتكلفة أو التكلفة المطفأة بدلاً من القيمة العادلة أو بالقيمة العادلة بدلاً من التكلفة أو التكلفة المطفأة في هاتين الحالتين يجب الإفصاح عن مبلغ الأصول المالية المعاد تصنيفها من والى الفئتين (أ) و(ب) وأسباب إعادة التصنيف.
- متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل الشامل وحقوق الملكية: أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن المصروف والربح أوالخسارة والدخل في القوائم المالية أو في الإيضاحات.
- الإفصاحات الأخرى: وتمثل السياسات المحاسبية وذلك من خلال الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية لتعزيز فهم القوائم المالية، ومحاسبة التحوط: أن تقوم المنشأة بالإفصاح ووصف لكل نوع من أنواع التحوط والأدوات المالية المخصصة وطبيعة مخاطر المتحوط لها. (حميدات ،2014).

(2-2-7) أثر القيمة العادلة من خلال المكاسب والخسائر الناتجة عن قياس وإعادة قياس الأدوات المالية :

تؤثر القيمة العادلة من خلال المكاسب والخسائر الناتجة عن القياس وإعادة قياس الأدوات المالية. حيث تقاس الأدوات المالية وتقيم بالقيمة العادلة ونتيجة لذلك تتأثر كلاً من قائمة الدخل وحقوق المساهمين بالتغير الذي يحصل في القيمة العادلة والذي بدوره يؤدي إلى ظهور مكاسب أو خسائر يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتقسم هذه المكاسب و الخسائر إلى: مكاسب أو خسائر محققة وهو الفرق بين التكلفة (أو التكلفة المعدلة)للأداة المالية وصافي سعر البيع الفعلي لهذه الأداة. ومكاسب أو خسائر غير محققة وهي عبارة عن الفرق الذي ينتج عن الاحتفاظ بالأداة المالية التي لم تبع بعد و تنشأ بسبب حدوث تغيرات في القيمة العادلة خلال مدة الاحتفاظ بها (أبو عمرو،2014) ويطبق على المكاسب أو الخسائر المتعلقة بالتغير في القيمة العادلة ما يلي:

- يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة في قائمة الأرباح أو الخسائر للأصول والمطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- أما ما يخص الأصول المتاحة للبيع فيتم الاعتراف بها ببنود الدخل الشامل على أنها مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ويتم تصنيف إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر غير المحققة عند تحققها إلى الربح أو الخسارة وتتحقق عند التخلص من الإستثمارات بالبيع أو المبادلة.
- يتم الاعتراف ببعض الإيرادات أو المصروفات المتعلقة بالأصول المتاحة للبيع حتى ولم يتم التخلص منها مثل خسائر الانخفاض، دخل الفائدة وغيرها من بنود (الجعارات، 2017، ص 81-82).

يسعى معيار IFRS 13 إلى زيادة الاتساق والثبات وقابلية المقارنة في مقاييس القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة من خلال هيكل القيمة العادلة والذي يعرف على أنه التدرج الواجب إتباعه لقياس القيمة العادلة (الجعارات، 2017، ص185). ويصنف هيكل المدخلات إلى ثلاث مستويات ويعطي أولوية للأسعار المتداولة غير المعدلة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة ويعطي أدنى اولويه للمدخلات غير الملاحظة وتشمل هذه المستويات ما يلي:

- **المستوى الأول:** ويشمل مدخلات الأسعار التي يتم تداولها في سوق نشط للأصول والمطلوبات المتماثلة والتي يمكن الحصول عليها من قبل المنشأة في تاريخ القياس و وتزود الأسعار المتداولة في سوق نشط بأدلة ومراجع أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام السعر المدرج في السوق حتى ولو لم يكن حجم السوق طبيعي كافي لإستيعاب حجم الأصل أو الإلتزام المملوك من قبل المنشأة (جقميري،2012)
- **المستوى الثاني:** ويشمل مدخلات أخرى تختلف عن مدخلات المستوى الأول والتي تكون من خلال ملاحظة أو معرفة للأصول أو الإلتزامات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة **وتتضمن:** أسعار متداولة للأصول والإلتزامات مشابهه في أسوق نشطة، أسعار متداولة للأصول والإلتزامات مشابهه في سوق غير نشط،الأسعار الأخرى غير المعلنة للأصول والالتزامات التي يمكن الحصول عليها من خلال عدة وسائل ومنها معدل العائد ومعدلات الفائدة (هوراي وآدم، 2017، ص145-146)
- **المستوى الثالث:** يشمل المدخلات غير الملاحظة عن الأصول والمطلوبات محل القياس بالقيمة العادلة وتستخدم في حالة عدم توفر مدخلات ملاحظة ملائمة وتمتاز حالات هذا المستوى بقلة نشاطها الاقتصادي للأصول أو المطلوبات في تاريخ القياس وفي هذا المستوى يقع على عاتق

المنشأة تطوير المدخلات غير الملاحظة بإستخدام أفضل المعلومات المتاحة الظروف ذات العلاقة ويؤخذ بعين الإعتبار جميع المعلومات المتعلقة بافتراضات المشاركين في سوق المتوافرة بمعقولية (الجعارات، 2017، ص186-187).

(2-2-8) قياس القيمة العادلة :

إن الهدف من عملية القياس بالقيمة العادلة هو تقدير السعر الذي يتم من خلاله بيع الأصل أو نقل إلتزام وفق عملية منتظمة بين المتعاملين في سوق في تاريخ القياس بظل الظروف الإقتصادية الحالية ولقياس القيمة العادلة يتطلب من المنشأة أن تقوم بتحديد ما يلي :

- الأصل أو الإلتزام الخاضع لعملية القياس بالقيمة العادلة.
- عند يكون الأصل غير مالي فإن فرضية التقييم يجب أن تكون ملائمة لعملية القياس مع الأخذ بعين الاعتبار أعلى وأدنى استخدام.
- السوق الرئيسي أو الأفضل ميزة للأصل المعني محل القياس.
- تقنية التقييم الملائمة لقياس القيمة العادلة مع الأخذ بعين الإعتبار مدى الملائمة لتطوير مدخلات التقييم المناسبة ويراعى ما يتم إستخدامه من المتعاملين في السوق.(شراد، 2015).

ومن هنا فإن تقدير القيمة العادلة يتم بموجب أسعار مأخوذة في سوق نشط وهو أفضل شاهد والتقدير الملائم والمناسب على القيمة العادلة وفي حال عدم توفر أسعار سوقية يتم تقديرها بناء على أسعار سوق أو على قيمة التدفقات النقدية المستقبيلة أو نماذج التسعير .

(2-2-8-1)إرشادات قياس القيمة العادلة:

أن تأخذ المنشأة بعين الإعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام الذي سيتم قياس القيمة الحالية كما يأخذها المشاركين في السوق عند عملية تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس.

1. إفتراض أن عملية قياس القيمة الحالية تتم بشكل منتظم وطبيعي في ظل ظروف السوق بتاريخ إجراء عملية التقييم.
2. إفتراض إن عملية قياس القيمة الحالية تتم من خلال السوق الرئيسي للأصل أو سوق محتمل له.
3. قياس القيمة الحالية للأصل غير المالي أو الأفضل للأصل .
4. أن عملية نقل الأداة المالية تتم بين المشاركين في تاريخ القياس من دون إبطاء أوتسوية وذلك لقياس القيمة العادلة للالتزامات المالية وغير المالية وأدوات حقوق الملكية .(حميدات، 2014).

ومن هنا ترى الباحثة أن قياس القيمة العادلة يجب أن يتم من قبل مقدرين مؤهلين يجب أن يكون بعيداً عن التحيز ، ويراعي الأسعار المتوفرة في الأسواق النشطة .

(2-2-8-2) كيفية تحديدالقيمة العادلة:

يتم الحصول على القيمة العادلة من خلال المصادر التالية :

1- تعد الأسعار الموجودة في سوق نشط أفضل دليل على القيمة العادلة وذلك من خلال أن تكون هذه الأسعار المعلنة متاحة بسهولة وبشكل منتظم من خلال سوق الأوراق المالية أو من خلال تاجر وسيط.

2- الأداة المالية غير المتداولة في سوق مالي عند إعداد القوائم المالية يعتبر أخر سعر في أخر عملية قبل تاريخ إعداد القوائم المالية هي القيمة العادلة إذا لم يحدث ظروف إقتصادية منذ تاريخ أخر عملية حتى تاريخ القوائم المالية .

3- الأصول المالية التي ليس لها قيمة عادلة في سوق نشط يتم تحديد القيمة العادلة من خلال إحدى وسائل التقييم (شراد ،2015).

(2-2-8-3) تقنيات التقييم:

يعد الهدف من إستخدام تقنيات التقييم هو تقدير السعر المناسب لبيع الأصول أو نقل الالتزام ضمن عملية منتظمة بين مشاركين في سوق في تاريخ القياس وفي ظل ظروف السوق الحالية

وهناك ثلاث تقنيات تستخدم في عملية قياس القيمة العادلة وهما مدخل السوق، مدخل الدخل، ومدخل الكلفة .

- مدخل السوق: وهو الذي يقوم بالاعتماد على ملاحظة المعطيات والمعلومات و الأسعار المتوفرة والناشئة عن معاملات سوقية لأصول مطابقة أو مماثلة أي أن السوق يكون هو الأساس وإذا كان سوق نشط يكون أفضل .
- مدخل الدخل: ويستخدم عند التقييم لتحويل القيمة المستقبلية إلى قيمة حالية مفردة وتعكس توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ في المستقبل.
- مدخل الكلفة: وهو المبلغ اللازم لتعويض القدرة على تقديم الخدمات أو الإنتاج لأصل إي تكلفة الاستبدال الجارية.(سارة، 2015).

(2-2-8- 4)الإفصاح عن القياس بالقيمة العادلة:

يلزم هذا المعيار أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن ما يلي:

1. الأصول والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة على أساس متكرر وغير متكرر في المركز المالي بعد الاعتراف المبدئي بها .
2. عند قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات غير ملاحظة (مستوى الثالث)يجب الإفصاح عن تأثير تلك القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة (أبو نصار وحميدات، 2014).

(2-2-8-5)الاعتراف بالمكاسب المحققة وأثر دمجها بالمكاسب بالخسائر غير المحققة :

تتأثر قائمة الربح أوالخسارة وقائمة الدخل الشامل بالتغير الذي يحدث في القيمة العادلة للأدوات المالية المقاسه والمقيمة بالقيمة العادلة حيث تنشأ مكاسب أوخسائر نتيجة لهذا التغير ويتم الاعتراف بها في القوائم المالية في فترة حدوثها (ابو عمرو، 2014).

والذي يؤدي في النهاية إلى زيادة حقوق الملكية في حالة المكاسب أو النقص في حالة الخسائر وهذه المكاسب والخسائر تمثل قيمه تقديرية لم تتحقق بعد لأنها عمليه تقديرها إفترضت وجود عملية تبادلية دون حدوثها كذلك الأمر أن المكاسب والخسائر ليس شرط أن تتحقق بسبب إحتمالية عكسها عند تحقق تدفقات نقدية من البنود.

إن الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة تنطوي على الكثير من المخاطر ومنها:

- أن هدف الإدارة الخفي من تقدير القيم العادلة وما ينتج عنه من مكاسب أوخسائر غير محققة كتجميل الدخل وهذا يؤدي إلى التلاعب بالأرقام وعدم موضوعيتها.

- أن المكاسب أو الخسائر غير المحققة لها تأثير على حقوق الملكية وخاصة في حالة وجود مكاسب غير محققة والقيام بعملية توزيع الأرباح قبل تحقق تدفقات نقدية مما يؤثر على حقوق الملكية سلباً وعلى فرض عدم تحقق هذه الأرباح غير المحققة فإنها تؤثر على رأس المال وتأكله أي لا يتم المحافظة على رأس المال وبالتالي لا تتحقق وظيفة المحاسبة المتمثلة بتوزيع الأرباح مع المحافظة على رأس المال.
- إن الإعتراف بالمكاسب غير المحققة وعدم الإعتراف بالخسائر المحققة لايتماشى مع مفهوم الحيطة والحذر والتحفظ.
- يؤدي الإعتراف بالمكاسب غير المحققة وعدم الإعتراف بالخسائر غير المحققة إلى ظهور المراكز المالية على أنها قوية وذلك من خلال تضخيم الأصول ونتيجة الأعمال مما يؤدي إلى تضخيم حقوق الملكية وذلك ماحصل في الأزمة المالية من السماح بإعادة التصنيف من فئة لأخرى مما يؤدي إلى عدم الإعتراف بالخسائر غير المحققة بعدما كان يعترف بها أي أن الخسائر قد تم تأجيلها أو إدخارها وبالتالي يعتبر عدم الإعتراف بالخسائر غير المحققة نتيجة إعادة التصنيف باستخدام القيمة العادلة مهرب لزيادة الأرباح.(الجعارات والطبري،2013)

(2-3)المبحث الثاني الأداء المالي:

يعد الأداء المالي محور من محاور تقييم وقياس الأداء في البنوك وبيان مدى كفاءتها في استخدام مواردها المتاحة ويختلف الأداء من بنك لأخر تبعاً للغرض منه ونوعية المستفيدين حيث يركز المساهمين على الربحية والموردين على السيولة وهذا ما يزيد أهمية الأداء المالي يوماً بعد يوم وتمثل نتائج هذا الأداء مقاييس موجهه لتحقيق الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها وللوقوف على مستوى

الأرباح المحققة للمنظمة وذلك من خلال تخفيض مستوى تكاليف المنشأة مقارنة مع مستوى التكاليف المنشآت الأخرى المنافسة بشكل نسبي إلى جانب هدف النمو (مسعودي،2015)

ويعرف الأداء المالي على انه وصف الوضع الحالي القائم في الشركة وطريقة لتحديد دقيق ومفصل للمجالات التي يستخدمها للوصول إلى الأهداف الخاصة بها من خلال دراسة الموجودات والمطلوبات وصافي حقوق المالكين وكل من الإيرادات والمصروفات (الخطيب، 2009).

وكما يعرف على انه تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية وذلك من خلال تقليل التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد من المدى المتوسط والطويل لتحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء (دزايت ومبروكة، 2013).

تستنتج الباحثة أن الأداء المالي يتمثل في فعالية البنوك باستخدام الموارد المتاحة وقدرتها على لتحقيق المكاسب من إستثماراتها وزيادة الإيرادات والتقليل من التكاليف من أجل الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها المنشودة. ومن هنا يمكن القول بأن الأداء المالي لا يتحقق إلا من خلال إستغلال البنوك لمواردها بصورة مثلى، وهذا يؤدي إلى تحقيق أهدافها المخطط لها من قبل الإدارة .

(2-3-1)اهداف الأداء المالي:

يمثل الهدف من الأداء المالي الوقوف على مستوى إنجاز المنظمة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها ومدى كفاءتها بإستخدامها لمواردها المتاحة لتحقيق عوائد بأقل كلفة ، والكشف عن مواطن الضعف والخلل في نشاط البنوك وإجراء وتحليل وبيان المسبب، ووضع الحلول اللازمة لتصحيحها وإعطاء معلومات عن أداء المنظمة تسهم في دراسات وبحوث مستقبلية (سعادة، 2013).

ومن هنا ترى الباحثة أن الهدف العام للاداء المالي هو التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفق الخطط الموضوعة .

العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

تواجه العديد من المنشآت خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل قد تؤدي إلى عرقلة أداء المنشأة لوظائفها وهذا ما يدفعها إلى البحث عن مصادر تلك المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات الصحيحة وهذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي للمنشأة وهناك العديد من العوامل التي قد تؤثر على الأداء المالي ومنها:

- **العوامل الداخلية:** وهي العوامل التي تؤثر على الأداء المنظمة ولكن يمكن للمنشأة السيطرة عليها والتحكم بها ومن أهم العوامل التالي: الرقابة على التكاليف، الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال، الرقابة على كفاءة إستخدام الموارد المتاحة.
- **العوامل الخارجية:** وهي التغيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي والتي لا يمكن لإدارة المنشأة السيطرة عليها وإنما محاولة وضع خطط لتقليل تأثيرها أو مواجهتها ومنها: السياسات المالية والاقتصادية، القوانين المسيطرة على المنشأة من قبل الدولة أو السوق، التغيرات العالمية أو التكنولوجية (عصام، 2012).

ومن هنا فأن الباحثة ترى ضرورة أن تتميز المعلومات بالمصداقية والموثوقية وأن تكون في الوقت المناسب .

(2-3-2)أهمية تقيم الأداء المالي:

تمثل أهمية تقييم الأداء المالي في توفير مقياس لمدى نجاح المنظمة من خلال ممارسة نشاطها لتحقيق هدفها، كما يوفر معلومات لكافة مستويات الإدارية في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات استناداً على حقائق علمية وفضلاً عن توفر معلومات لأطراف خارجية، كما يهدف إلى التحقيق من التنسيق بين أوجه الأنشطة المختلفة للوحدة الاقتصادية لتحقيق أكبر قدر من العوائد والتخلص من الهدر والفقد والإسراف المالي مما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى أنه يساعد على التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية بما يخص قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر(مطيري، 2011).

ومن هنا ترى الباحثة أن تقييم الأداء المالي تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص وتسعى الإدارة من خلاله لتحقيق أهدافها حيث تعد من المقمومات الرئيسية لعملية الرقابة وتستند على مقارنة الأداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة الشركات لمقارنتها مع الانحرافات عن الأهداف المحددة .

(2-3-4) مؤشرات الأداء المالي:

تعد النسب المالية من أسهل الطرق وأسرعها لإختبار الأداء المالي للمنشأة حيث أن هذه النسب تمكن المنشأة من مقارنة أدائها مع أداء المنشآت المشابهة ضمن نفس القطاع وتشخيص أي مشاكل قد تحصل بشكل طارئ(حسيني والدوري، 2000، ص236) وليقوم المحلل المالي بإتخاذ قرارات سليمة وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها المنشأة يعتمد على مؤشرات مالية لقياس الوضع المالي للمنشأة

خلال فترة زمنية معينة وذلك بمقارنة بين النسب والمؤشرات المالية للمنظمة مع مؤشرات ونسب مالية لمنظمات أخرى مماثلة كما يمكن القيام بعملية مقارنة بين أداء المنظمة ووضعها المالي خلال فترة زمنية معينة متعاقبة وذلك لتحديد إتجاهات الأداء لديها وتصبح عملية القياس والتقييم ذات معنى (جوازنة، 2014).

وتقسم النسب المالية إلى خمس أنواع على النحو التالي : (الشيخ، 2008،ص37-72)

- نسب السيولة : وهي النسبة التي تعبر عن مدى قدرة المنشأة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الإلتزامات عند إستحقاقها والتي تحدد من خلال الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة معينة مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من الاقتراض وزيادة رأس المال والأرباح ومن أهم أهدافها المحافظة على استمرارية عمل المنشأة وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها .
- نسب الربحية : وهي العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح وتستخدم لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن وتعد أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد الموجودة بحوزتها .
- نسب الرفع المالي : وتدل على أي اقتراض أو استخدام للأدوات المالية ينتج عنه تقيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر وتستخدم في الغالب لوصف نسبة المديونية وتعتبر من أكثر أدوات المراقبة أهمية وتساعد في تقيم التمويلي لشركة في تاريخ معين ودرجة الأعتماد على مصادر التمويل سواء كانت خارجية أم داخلية .

- نسب النشاط : وتستخدم لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات قائمة المركز المالي إلى مبالغ نقدية أو مبيعات وتستخدم لتقيم أداء الشركات المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاط الشركة في تاريخ معين أو لفترة زمنية معينة .
- نسب السوق : وتستخدم لقياس تأثير أداء الشركة على أسعار الأسهم العادية في السوق لأن الهدف في الإدارة التمويلية هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم الثروة السوقية للأسهم وتكون ذو أهمية خاصة لحملة الأسهم والمستثمرين المحتملين في الأسهم والبنوك الاستثمار ومحللي الأوراق المالية.

وتعكس النسب المالية مدى نجاح المنشأة عبر مدة زمنية وكما أنها وتساعد في الحكم فيما إذا كان لدى المنشأة سيولة كافية لمقابلة التزاماتها وهل أن مقدار مصروفاتها مقارنة بالإيرادات من المبيعات معقول ومدى تحقيق المنشأة للأرباح هل منخفض ،متوسط أم عالي ، وكما تساعد في معرفة فيما إذا كان بالإمكان استخدام الموجودات بشكل كفؤ والتحقق من أن النمو في حقوق الملكية هل يتزايد بشكل مرضٍ (الحسيني والدوري، 2000،236).

ومن هنا لابد للباحثة أن توضح كافة البنود المستخدمة في هذه الدراسة لحساب الأداء المالي والمتمثلة ببنود قائمة الدخل و الدخل الشامل والتي تعد وفق منهج القيمة العادلة كأداة لقياس الأداء المالي، وتعريف كل منها بشكل مبسط والتوصل إلى هدف الدراسة وسيتم قياس الأداء المالي للبنوك الأردنية من خلال بنود يتم إدراجها على النحو التالي:

- **إجمالي الدخل الشامل** Total Comprehensive Income:"هو كافة العمليات والأحداث والظروف المحاسبية التي أدت إلى التغير في صافي الأصول (أومقابلة تغير حقوق الملكية)خلال الدورة المحاسبية وذلك بعد استبعاد تغيرات حقوق الملكية الناجمة عن العمليات الرأسمالية مثل زيادة أو تخفيض رأس المال وتوزيع الأرباح أي استبعاد العمليات التي تتم مع ملاك المنشأة(حنان، 2013، ص100).
- **الربح أو الخسارة** profit or loss: هو الفرق بين الإيرادات المحققة الناتجة عن العمليات التي حدثت خلال فترة والتكاليف التاريخية المرتبطة بها والمستنفذة خلال نفس الفترة (مطر والسيوطي، 2008،ص207)
- **الدخل الشامل الآخر** Other Comprehensive Income:هو بنود الدخل والمصروفات بما في ذلك بنود إعادة التصنيف والتي لم يتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر.(الجعارات، 2015)

(2-4) :المبحث الثالث: العلاقة بين القيمة العادلة والأداء المالي.

يتمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم وذلك كلما قدمت المحاسبة للمؤسسات معلومات تتمتع بقدر من الشفافية، لذلك اهتمت العديد من الجهات المهنية مثل (IASB, FASB) بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لخدمة المؤسسات المالية في العالم ولا سيما تلك المعلومات ذات التأثير على قرارات الاستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمر في المؤسسات المالية علما أن أي قرار لا يمكن له أن يتم بمعزل عن البيئة المعلوماتية التي تحيط به. وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي (700-665: 2006 ,Lee).

تتوقف جودة المؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها، حيث يتم أتخاذ قرارات بناءاً على العمليات الحسابية التي تتضمن العلاقات بين البيانات المالية، حيث تمثل المؤشرات المالية جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الأدوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم وتستند المؤشرات المالية إلى الكلفة التاريخية بغرض البعد عن التشوهات الحاصلة في عملية قياس الأداء وذلك لعدم الأخذ بالحسبان التغيرات الخاصة بالأسعار والذي يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمنشاة ومركز الأداء الخاص بها (كيسو، 2009 : 1316)

وإن فرض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها معدلات الأسعار مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية، هذا مما يفقد المؤشرات المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها، وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للوحدة الاقتصادية أو اتجاهاتها المستقبلية، أما مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد الحجر الأساس في إعداد البيانات المالية فيفرض على المحاسب إهمال التقلبات السعرية التي تحدث على قيمة الموجودات الأرقام والمطلوبات، هذا ما ينعكس على مدلول الأرقام التي تظهر في تلك البيانات إذ نجد منها مثلا التي تظهر في قائمة الدخل مثلا تعبر عن أنشطة بقيم اقرب ما تكون أسعارها الحاضرة بينما تعد الأرقام التي تظهر في الميزانية بشان موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية وحقوق الملكية فيها من أسعار تاريخية، فان المؤشرات المالية التي ترتبط بين أرقام بيانات قائمة الدخل من جهة وبيانات الميزانية من جهة أخرى تفتقد إلى خاصية الاتساق أو لتجانس مما يفقدها الموضوعية والمصداقية ولاسيما خلال ظروف التضخم الاقتصادي الجامح (مطر، 2006: 77).

تحقق محاسبة القيمة العادلة مؤشرات مالية تعكس بدقة بياناتها المالية تبعاً للوضع المالي للوحدة الاقتصادية، وتعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر وتحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة واستنباط توقعاتهم المستقبلية وأن مؤشرات تقييم الأداء المالي تقوم على افتراض أن القوائم المالية تكون لديها قابلية للمقارنة من سنة لأخرى (الراوي، 2000 :347) حيث تحسن محاسبة القيمة العادلة من إمكانية المقارنة عن طريق توفير أساس منطقي يجعل البنود المتشابهة تبدو كذلك والبنود غير المتشابهة لا تبدو متشابهة، هذا ما يميزها عن الكلفة التاريخية التي تضعف من القابلية للمقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة والعكس، هذا يعني ضعف إمكانية المقارنة بين نتائج الأعمال لهذه السنة مع السنوات السابقة للوحدة الاقتصادية والسبب في ذلك اختلاف الظروف الاقتصادية المحيطة لأن طريقة القياس هذه تتأثر بالظروف الاقتصادية وكذلك المقارنة بين هذه الوحدة الاقتصادية وأخرى مشابهة لها داخل القطاع نفسه (حماد، 2003: 39)

تواجه القيمة العادلة صعوبات متعددة إلا أنها تعد الطريقة الأكثر فعالية والطريقة المثلى لعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية حيث أن إتباع منهج القيمة العادلة يقدم نتائج أكثر شفافية ومعلومات إضافية تتناسب بشكل أفضل مع أهداف المحاسبة المختلفة وأهمها:(Aslanertik, 2009: 17 - 19): أنها تعبر بدقة عن الوضع الحالي للشركة والتي يمكن القول بأنها "صورة حقيقية وعادلة"وتقدم تقارير ذات مؤشرات مالية قابلة للمقارنة والفهم وأكثر ملاءمة.

ومن هنا ترى الباحثة أن محاسبة القيمة العادلة تعكس بدقة الوضع الحالي للمنشأة وتعزز القابلية للمقارنة بين المنشأة ونفسها لفترات مالية متتالية وبين المنشأة ومنشأت أخرى كما يمكن القيام بعملية مقارنة بين أداء المنظمة ووضعها المالي خلال فترة زمنية معينة متعاقبة وهو الأساس الذي تقوم عليه مؤشرات الأداء المالي وذلك لتحديد إتجاهات الأداء لديها وتصبح عملية القياس والتقييم ذات معنى مما يعزز موضوعيتها وموثوقيتها وبالتالي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر وتحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة واستنباط توقعاتهم المستقبلية.

(5-2): المبحث الرابع: الدراسات السابقة العربية والأجنبية

من خلال هذا المبحث سيتم عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي توصلت إليها الباحثة وفيما يلي عرضا لها مرتبة من الأقدم إلى الأحدث:-

- **دراسة (Al-Khadash and Abdullatif, 2009) بعنوان:**

"Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي وعائد السهم من الأرباح في الدول النامية ، وقد شملت الدراسة القوائم المالية للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، وتمت المقارنة بين النتائج المحاسبية المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام بالكلفة لنفس السنوات, وباستخدام اختبار T test أظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل كبير بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة

العادلة، حيث كانت هناك قيمة موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر حيازة الأدوات المالية وأوصت الدراسة بضرورة التخلص من التشكيك في صلاحيه التطبيق في جميع أنحاء العالم ، وتم الأستفادة من هذه الدراسة في التعرف على القيمة العادلة والأداء المالي ومتغيراته.

- **دراسة سليمان(2010) بعنوان :**

" أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الاردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية في البنوك الأردنية .وقد طبقت هذه الدراسة على عينة شملت 10 بنوك أردنية للفترة المالية مابين 2001-2008 ومن خلال إستخدام اساليب التحليل الأحصائي المتمثل بالأنحدار البسيط توصلت إلى أن البنوك الأردنية تقوم بتحديد عائد معين لسهم العادي وهذا ما يساعدها في الحفاظ على وضعها السوقي وكما أوصت هذه الدراسة إلى أن تقوم البنوك الأردنية برفع درجة المخاطرة لديها وذلك من خلال تخفيض السيولة للتوصل إلى زيادة الربحية وأن تقوم بمنح تسهيلات أكبر لزيادة معدلات الدوران لديها وتم الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على الاساليب الاحصائية الملائمة لتلك الدراسة .

دراسة (shamkuts ،2010) بعنوان :

"faire value accounting"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل لمفهوم تطبيق القيمة العادلة وطرقه وأهميته في منشآت الأعمال حيث عرضت مفهوم وطرق تنفيذ محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (39) وكما تم إجراء مقارنة بين محاسبة القيمة العادلة والكلفة التاريخية وقد ربطت هذه الدراسة بين تطبيق

محاسبة القيمة العادلة على الاستثمارات والأزمة المالية للأسواق العالمية وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة هي الأكثر ملائمة من تطبيق الكلفة التاريخية لأنها تعكس القيمة السوقية مما يؤدي إلى زيادة الشفافية ولكن من الممكن أن تعطي فرصة للإدارة للتلاعب وذلك عندما تكون القيمة السوقية لا تعكس القيمة العادلة أي عند عدم كفاءة السوق واوصت الدراسة بضرورة قيام العاملين بتنفيذها بفاعلية ومن خلال توظيف تقنيات التقييم تم الاستفادة منها في تحديد مفهوم القيمة العادلة وأهميته .

دراسة (عواد، 2010) بعنوان :-

"محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية"

هدفت إلى تحديد بيان أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية . وقد طبقت الدراسة على ضباط الائتمان، و محللين ماليين، ومدققين خارجيين وبلغت هذه العينة 135إستبانة وأستخدم لتحليليها الأساليب الاحصائية وتحليل التباين ANOVA وبالأضافة الى Schaffe ,وتوصلت هذه الدراسة الى وجود أثر ذو أهمية لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية وأوصت الدراسة إلى تطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبيين39 و 40 وذلك لترشيد استخدام هذين المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية، تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال التوصية التي أشارت إلى أن تطبيق القيمة العادلة بالغ الأهمية مما يؤثر على قرار الباحثة في دراسته والتعمق فيه .

دراسة (يونس، 2011) بعنوان :-

"أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم: دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

هدفت إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كل من العائد السوقي و العائد من صافي الدخل حيث طبقت هذه الدراسة على الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني وبلغ حجم العينة (13) شركة ومن إستخدام أساليب التحليل الأحصائي المتمثل بقياس معاملات الارتباط توصلت هذه الدراسة إلى أن عائد السهم السوقي يتأثر بشكل إيجابي بالمتغيرات المتمثلة (بصافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة) وفي هذا لايتأثر عائد السهم السوقي (بالأرباح الموزعة على المساهمين، رصيد النقد وما في حكمة) وأظهرت نتائج تلك الدراسة أن غالبية الشركات حققت مكاسب الحيازة والذي ينعكس إيجاباً على الأداء المالي مما يؤدي إلى زيادة عائد السهم من صافي الربح ، وأوصت تلك الدراسة على استمرارية تطبيقها من خلال تطوير وتأهيل أداء العاملين وإصدار معيار يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي في قياس واثبات الأدوات المالية وقد أفادت هذه الدراسة الباحثة من حيث تحديد أهداف الدراسة بالأضافة الى الجانب العملي ،و تم الاستفادة من تلك الدراسة للتعرف على الاساليب الاحصائية المتبعة ومفرداته .

- **دراسة المطيري (2011) بعنوان :**

" مدى التزام البنوك الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك التجارية الكويتية وتطبيقها لمتطلبات معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات وطبقت هذه الدراسة من خلال الأستبانة الموزعة على المديرين الماليين في البنوك الكويتية وشملت عينة الدراسة 10 بنوك ومن خلال إستخدام أساليب التحليل الإحصائي one sample test توصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك الكويتية تلتزم بتطبيق الاعتراف والعرض والقياس و الإفصاح في الاستثمارات بالقيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية وقد أوصت هذه الدراسة على استمرارية البنوك بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة لتخرج لمستوى الإفصاح والإبلاغ المالي المستندة إلى معلومات التاريخية إلى معلومات تعكس الواقع الاقتصادي، تم الاستفادة منها في التعرف على معايير تطبيق القيمة العادلة.

- **دراسة (السعبري ومردان، 2013) بعنوان**

"القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية"

هدفت إلى تحديد العلاقة بين معلومات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي. وقد طبقت الدراسة من خلال إستبانة موزعة على عينة من الأكاديميين ومحاسبين الشركات و الوسطاء الماليين، وبلغت عينة الدراسة من 100 استمارة ومن خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي Anova,واختبار T توصلت إلى أن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر هام في مؤشرات الأداء المالي. وإن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة كما أوصت الدراسة بتبني محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس

والإفصاح المحاسبي في الملاحظات لإعداد قوائم مالية بدرجة عالية من الجودة، وبناء سوق مالي قوي قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، تم الاستفادة منها في في التعرف على مؤشرات الأداء المالي.

دراسة (النجار، 2013) بعنوان :

"أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية" – دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين.

هدفت إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملائمة و موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية و مدى وجود معوقات ومشكلات لتطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية .طبقت هذه الدراسة من خلال الأستبانة على عينة من المديرين الماليين و مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة.وبلغت عينة الأستبانة (84) استمارة لشركات وتم تحليلها من خلال استخدام الأساليب الإحصائيةANOVA واختبار T وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يزيد من درجة ملائمة وموثوقية المعلومات الواردة في قوائمها المالية ولكنه يواجه العديد من المعوقات المتمثلة بعدم توفر أسواق نشطة ملائمة لقياس القيمة العادلة . وأوصت الدراسة إلى ضرورة قيام بالعمل الجاد من قبل الجهات المشرفة على أداء السوق لزيادة كفاءة السوق المالي ليعكس أسعار عادلة للأوراق المالية المتداولة ، تم الاستفادة منها في التعرف على مفهوم القيمة العادلة وأثرها على ملائمة معلومات القوائم المالية .

دراسة (Al-Khadash and Khasawneh ،2014) بعنوان :

" The Effects of the Fair Value Option under IAS 40 on the Volatility of Earnings"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار IAS40 على تقلبات الأرباح وتبين هذه الدراسة كيف تأثر إضافة المكاسب والخسائر غير المحققة والتي تؤدي الى تغير قيمة الأرباح المقدرة وشملت هذه الدراسة شركات المساهة العامة الدرجة في بورصة عمان وتم إستخدام نموذج Ohlson وتقنية Theil وبينت نتائج هذه الدراسة إلى أن المكاسب والخسائر غير المحققة تؤثر على صافي الدخل وتشير نتائج الأنحدار المستعرضة إلى أن قيمة صافي الدخل والقيمة الدفترية سواء كانت بشكل مفرداً أو معاً إيجابية وذات صلة بأسعار الأسهم و المعلومات الأضافية وأن صافي الدخل كان أكبر من القيمة الدفترية وأن إظهار المكاسب غير المحققة في الدخل تؤدي إلى زيادة قيمة الأرباح المقدرة وأوصت هذه الدراسة إلى ضرورة فرض المزيد من المعاييرالمحاسبية في الأردن المتعلقة بالأعتراف بالتغير بالقيمة العادلة للأدوات المالية والأستثمارية، تم الاستفادة من هذه الدراسة في التعمق في معايير المحاسبة الدولية .

- دراسة (Ghafeer& Abdul Rahman، 2014) بعنوان :

"The Impact of Fair Value Measurements on Income Statement : IFRS 13"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد صافي الدخل والدخل الشامل لشركة تحت الدراسة باستخدام مبدأ الكلفة التاريخية ومبدأ القيمة العادلة والتوصل إلى العوامل المؤثرة على صافي الدخل والدخل الشامل على 41 شركة اردنية مدرجة في بورصة عمان ومن خلال استخدام الأسلوب الوصفي واختبار

ohslon توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير للقياس بالقيمة العادلة على كل من الدخل من العمليات وصافي الدخل والدخل الشامل إما بالزيادة أو بالنقص وأن هناك فرق كبير بين صافي الإيرادات والدخل من العمليات باستخدام هذين المبدئين وأن تطبيق مبدأ القيمة العادلة يعكس الإفصاح العادل إلى حد ما في القوائم المالية .كما أوصت هذه الدراسة إلى أهمية المحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة وضرورة إرساء مفهوم تطبيقها ضرورة إجراء العديد من الدراسات عن أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة لجميع الشركات المدرجة في الأسواق المالية وافادت هذه الدراسة الباحثة بتحديد أهداف الدراسة.

- **دراسة (الجوازنة، 2014) بعنوان:**

"أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي"

هدفت إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية وطبقت هذه الدراسة على (8) من شركات التأمين الأردنية والبالغ عددها (27) وبإستخدام المنهج الوصفي التحليلي و اختبار Tوتحليل الانحدار المتعدد وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق شركات التأمين الأردنية محاسبة القيمة العادلة من حيث التغير في صافي الدخل والتغير في أرباح الأدوات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة والتغير في الأرباح الموزعة على المساهمين له أثر ذو دلاله إحصائية في تحسين الأداء المالي وقد أوصت الدراسة بأهمية المحافظة ومتابعه تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تطورات في المعايير الدولية من قبل شركات التأمين الأردنية كما أوصت هذه الدراسة إلى إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول أثر محاسبة القيمة العادلة على

جميع الشركات المدرجة في السوق المالي الأردني ، تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال الاطلاع على منهجية الدراسة، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها طبقت على شركات التأمين وليس على البنوك .

دراسة (Alaryan، 2014) بعنوان :

"The Relationship between Fair Value Accounting and Presence of Manipulation in Financial Statements."

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة عملية على العلاقة بين القيمة العادلة والتلاعب المالي وقد شملت الدراسة نحو 45 شركة لفترة مابين (1997-2006) بحيث تشمل خمسة سنوات قبل تطبيقها وخمسه سنوات بعد تطبيقها ومن خلال تحليل الأنحدار توصلت الى أن عدد الشركات التي تتلاعب بالمعلومات والبيانات المالية قد زاد بعد تطبيق محاسبة القيمة العادلة واوصت هذه الدراسة إلى ضرورة أن تسن الحكومة الأردنية أنظمة جديدة أو تعدل الأنظمة الحالية لزيادة المسؤولية عند كل من الإدارات والمحاسبين تجاه الشركات وتم الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على الاساليب الاحصائية الملائمة للدراسة.

- **دراسة (Ahmad and Aladwan، 2015) بعنوان :**

"The Effect of Fair Value Accounting on Jordanian Investment Properties"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة في العقارات الاستثمارية على الأداء المالي لشركات الأردنية وأسعار أسهمها وقيمتها السوقية كما قامت هذه الدراسة ببيان أثر المكاسب والخسائر غير المحققة في القوائم واستخدمت نموذج Ohslon و شملت عينة الدراسة عينة من الشركات الأردنية والبالغ عددها (41 شركة) والمدرجة ببورصة عمان للفترة مابين 2008-2011

واستخدمت هذه الدراسة تحليل الانحدار المتعدد وتبين أن هناك علاقة إيجابية بين الأداء المالي والعقارات الاستثمارية المقدرة بالقيمة العادلة وأن القيم الدفترية للمعلومات الإضافية أعلى من القيم الواردة في صافي الدخل والمكاسب والخسائر غير المحققة وأن إدراجها في حقوق الملكية سيؤدي إلى زيادة القوة التفسيرية لنموذج القيمة السوقية واوصت هذه الدراسة بإستمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة المقاسة لشركات العقارية لانها أكثر ملائمة طول الفترة تم الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف عل أثر المكاسب والخسائر وما أهميتها بالنسبة للأداء المالي .

ملخص الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة جدول (2-1)

الباحث /سنةعنوان الدراسة	الدراسة السابقة	الدراسة الحالية
Al-Khadash andAbdullatif 2009 consequences of FairValue accountingfor Financial instruments in Developing Countries	قامت هذه الدراسة بالمقارنة بتحويل القوائم المالية المحسوبة باستخدام الكلفة الى قوائم محسوبة بالقيمة العادلة واجراء المقارنة بينهم لمعرفة أثر القيمة العادلة على الأداء المالي	تم الأعتماد على نتائج القوائم المالية المنشورة بالقيمة العادلة للبنوك قيد الدراسة وقياس أثر تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة أثرها على الأداء المالي
سليمان 2010 أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الاردنية	قامت هذه الدراسة ببيان أثر القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي المتمثلة بنسب السيولة السريعة ونسب التداول ونسب المديونية	قامت ببيان أثر القيمة العادلة الناتج عن تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة على الأداء المالي وذلك من خلال الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر وإجمالي الدخل الشامل
Shamkuts2010 faire value accounting	عرضت مفهوم وطرق تتنفيذ محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار IAS39 واثرها على الأزمة المالية ولم يتم التعرف على أثره على أي من المتغيرات	عرضت الدراسة مفهوم القيمة العادلة واهدافها ومبررات التحول اليها وفقاً لمعيار IFRS9
عواد 2010 محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية	قامت بتحديد أثر القيمة العادلة على الأزمة المالية وذلك من خلال الاستبانة	قامت بتحديد أثر القيمة العادلة على الأداء المالي بالأعتماد على بنود حقيقة بالأستناد إلى قوائم مالية

يونس 2011 أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم	قامت ببيان أثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم وطبقت على شركات	قامت ببيان أثر القيمة العادلة على الأداء المالي على الأداء المالي وطبقت على البنوك
المطيري 2011 مدى التزام البنوك الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات المطلوبات المالية	قامت ببيان مدى إلتزام البنوك بتطبيق متطلبات المعايير وذلك من خلال الأستبانة	قامت ببان أثر القيمة العادلة على الأداء المالي بالأستناد إلى القوائم المالية
السعبري ومردان 2013 القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية	قامت بتحديد العلاقة بين المعلومات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي وذلك من خلال الأستبانة	قامت بتحديد العلاقة بين القيمة العادلة على الأداء المالي وذلك بالأستناد إلى القوائم المالية
النجار 2013 أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الفلسطنية	قامت ببيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الملائمة والموثوقية وذلك من خلال الاستبانة	قامت ببان أثر القيمة العادلة على الأداء المالي وذلك من خلال الأستناد إلى القوائم المالية
Al-Khadash and Khasawneh 2014 The Effects of the Fair Value Option under IAS 40 on the Volatility of Earnings	قامت ببان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار IAS40 على تقلبات الأرباح وفقاً لتقنية Thileونموذج OSLON وكيف تؤثر إضافة المكاسب والخسائر غير المحققة والتي تؤدي الى تغير قيمة الأرباح	قامت ببان أثر القيمة العادلة وفقاً لمعيار IFRS9 المطبق حديثاً من خلال التحليل الإحصائي لبنود حقيقة من القوائم المالية
Ghafeer& Abdul Rahman 2014 The Impact of Fair Value Measurements on Income Statement : IFRS 13	قامت ببيان ماتتعرض له القيمة العادلة من انتقادات وقامت بإعادة صياغة الأصول بالقيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخة لبيان أثرها على صافي الربح والدخل الشامل	قامتم ببيان أثر القيمة العادلة على الأداء المالي المتمثل بصافي الربح أو الخسارة والدخل الشامل الاخر وإجمالي الدخل الشامل
الجوازنة 2014 أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي	قامت ببيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي على شركات التأمين من خلال التغير في صافي الدخل والتغير في ارباح الأدوات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة في تحسن الأداء المالي وفقاً لمعيار IAS39	قامت ببيان أثر القيمة العادلة على الأداء المالي وذلك من خلال مكاسب أو خسائر القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ومكاسب أوخسائر القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر على البنوك التجارية وفقاً لمعيار IFRS9

Alaryan 2014 The Relationship between Fair Value Accounting and Presence of Manipulation in Financial Statements	قامت بتقديم أدلة على القيمة العادلة والتلاعب المالي من خلال تطبيقها لخمس سنوات قبل تطبيق القيمة العادلة وخمس سنوات بعد تطبيقها	قامت ببيان أثر القيمة العادلة على الأداء المالي وذلك من خلال المكاسب والخسائر الناتجة عن القياس واعادة القياس بالقيمة العادلة
Ahmad and Aladwan2015 The Effect of Fair Value Accounting on Jordanian Investment Properties	قامت ببيان أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة في العقارات الاستثمارية على الأداء المالي لشركات الأردنية وأسعار أسهمها وقيمتها السوقية وأثر المكاسب والخسائر غير المحققة في القوائم واستخدمت نموذج Ohslon	قامت ببيان أثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية من خلال التحليل الأحصائي لبنود مأخوذة من القوائم المالية

(2–6) ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

من خلال الاطلاع الموسع على العديد من الدراسات والمراجع التي نشرت حول أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية تبين أن هناك اختلاف مع اهداف الدراسات السابقة حيث هدفت الى بيان أهمية القيمة العادلة ومدى ملائمه وموثوقيه تقديرات القيمة العادلة وأثرها على الازمة المالية بشكل نظري في حين ستقوم الباحثة ببيان أثرها عملياً بحيث ستعتمد الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لبيانات فعلية مرتكزة على قوائم مالية للبنوك ، حيث أن الدراسات السابقة قامت بتحديد بنود القيمة العادلة من خلال المعيار IAS39 المتعلق بتصنيف الأدوات المالية وكيفية معالجة فروقات القيمة العادلة وإظهارها ضمن قائمة الدخل وحقوق الملكية مباشرة في حين أن هذه الدراسة بتحدد بنود القيمة العادلة وفق المعيار IFRS9 المطبق حديثاً والمتعلق بتصنيف الأدوات المالية وكيفية علاج الفروقات واظهارها ضمن قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر وفقاً لتصنيفها ، و أن الأداء المالي تحدد من خلال صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فقط وكما هو في دراسة جوازنة (الجوازنة،2014) وكما تختلف عنها من حيث القطاع حيث طبقت دراسة جوازنة

على شركات التأمين و تختلف عن دراسة(سليمان ،2010)الذي قام بتحديد الأداء المالي من خلال مؤشرات مالية كنسب التداول والسيولة السريعةو نسبة المديونية ، مما يدل على قله الدراسات التي ناقشت هذا الموضوع من خلال المعيار المطبق حديثاً لتصنيف الأدوات المالية IFRS9 وبيان أثر التغير الناشىء على شكل مكاسب أو خسائر القيمة العادلة في قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل والناشىء عن القياس وأعادة القياس بالقيمة العادلة على الأداء المالي وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ،بالأضافة إلى إستخدام الأساليب الأحصائية في عملية التحليل مما يعكس الأضافة على المكتبات والدوريات لأهمية هذه الدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3- 1) المقدمة .

(3-2) منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات.

(3-3) مجتمع وعينة الدراسة.

(3-4) متغيرات الدراسة .

(3- 5) المعالجات الإحصائية.

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

(3−1)المقدمة :

هدفت الدراسة إلى بيان أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، ويتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، مجتمع الدراسة وعينتها، ومصادر جمع البيانات ومتغيرات الدراسة والمعالجة الإحصائية المستخدمة.

(3−2)منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات:

إعتمدت الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب التطبيقي من هذه الدراسة والذي تحاول الدراسة من خلاله إختبار صحة فرضياتها والإجابة عن تساؤلاتها واستخلاص نتائجها من خلال الاعتماد على القوائم المالية للبنوك التي تمثل عينة الدراسة وتم جمع البيانات الدراسة على النحو الأتي :المصادر الأولية تم جمع البيانات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من القوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة على مواقعها الإلكترونية للبنوك نفسها ، المصادر الثانوية : وذلك بالإعتماد على الكتب والمؤلفات ذات العلاقة بالقيمة العادلة والأداء المالي والمجلات العلمية والأبحاث المنشورة والدراسات الجامعية والمصادر المختلفة لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

(3−3) مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان وعددها 13 بنكا تجارياً أما عينة الدراسة المختارة بطريقة عشوائية مكونة من6 بنوك تجارية لعامي (2013−2014) وهي (بنك الأردن, بنك الاتحاد, بنك القاهرة عمان, البنك الأردني الكويتي, بنك الإسكان, البنك العربي).

جدول رقم (3-1)

عينة الدراسة

الرقم	إسم البنك	سنة التأسيس
1	البنك العربي	1930
2	بنك الأردن	1960
3	بنك القاهرة عمان	1960
4	بنك الإسكان لتجارة والتمويل	1974
5	البنك الأردني الكويتي	1977
6	بنك الإتحاد	1991

المصدر :البنك المركزي الأردني

(3-4) متغيرات الدراسة :

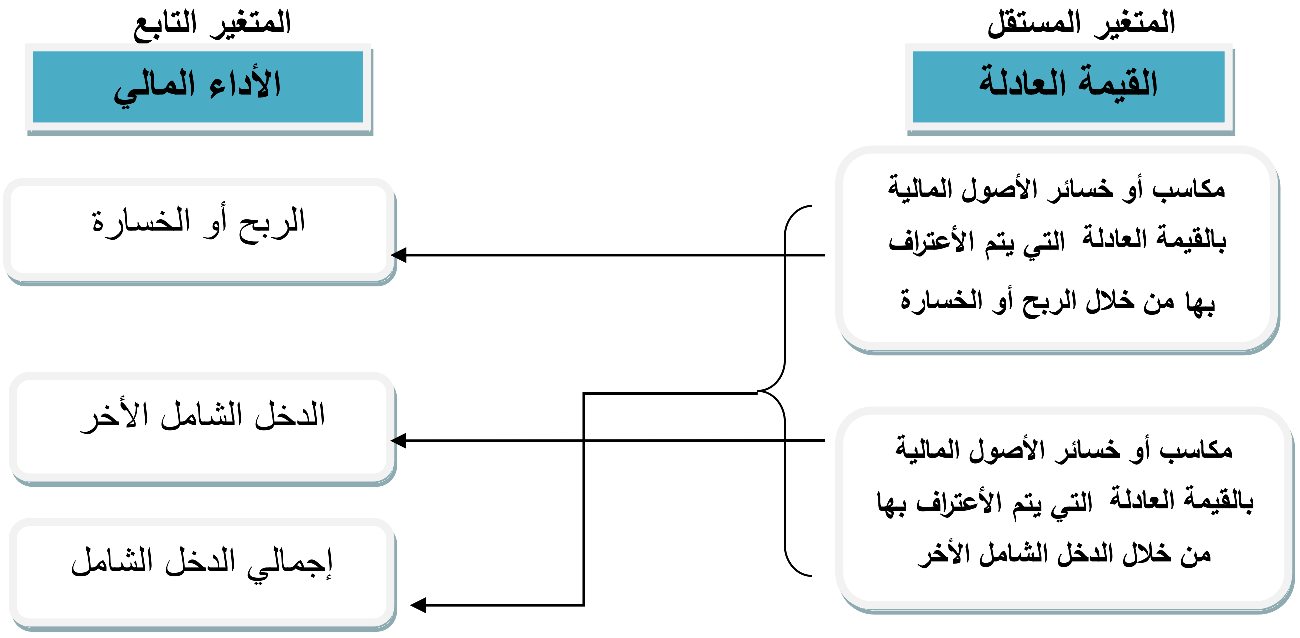

الشكل (3-1)إعداد الباحثة

(3- 5) المعالجات الإحصائية:

للإجابة عن اسئلة الدراسة وأختبار الفرضيات تم إستخدام الأساليب الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) وذلك لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها، كما اعتمدت البرامج الأحصائية الأتية :

1- إختبار (kolmogorov– smirnov) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.

2- تحليل إختبار عدم وجود التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة .

3- تحليل الإنحدار البسيط (Simple Regression Analysis): وذلك من أجل إختبار تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع .

4- تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis) : وذلك من أجل إختبار تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع .

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

(4-1) المقدمة.

(4-2)اختبار التوزيع الطبيعي لتحقق من ملائمة البيانات للتحليل الأحصائي.

(4-3) تحليل إختبار عدم وجود التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة.

(4-4) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة .

(4-5) اختبار الفرضيات .

الفصل الرابع

تحليل البيانات وأختبار الفرضيات

(4-1) المقدمة :

يتضمن هذا الفصل إختبار التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي، كما يستعرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة التي اعتمدت فيها من خلال عرض المؤشرات الإحصائية الأولية من خلال المتوسطات الحسابية للمتغيرات المعتمدة للدراسة، كما يتناول الفصل اختبار الفرضيات والدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها.

(4-2) اختبار التوزيع الطبيعي لتحقق من ملائمة البيانات للتحليل الأحصائي:

لأغراض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة فقد تم اجراء اختبار "Kolmogorov– Smirnov", وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة, ويشترط هذا الاختبار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات. وبعكس ذلك ينشأ إرتباط مزيف بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة, وبالتالي يفقد الإرتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة أو التنبؤ بها, والجدول رقم(4-1) يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-1): اختبار التوزيع الطبيعي

(Kolmogorov– Smirnov) لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	قيمة "K-S"	*دلالة "sig"	النتيجة
مكاسب أوخسائر اصول مالية محققة	0.24	0.04	يتبع التوزيع طبيعي
مكاسب أوخسائر اصول مالية غير محققة	0.36	0.02	يتبع التوزيع طبيعي
توزيعات نقدية بالقيمة العادلة	0.34	0.03	يتبع التوزيع طبيعي
مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة	0.39	0.02	يتبع التوزيع طبيعي

مكاسب أوخسائر أصول مالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الأخر	0.42	0.01	يتبع التوزيع طبيعي
الربح أو الخسارة لسنة	0.62	0.00	يتبع التوزيع طبيعي
الدخل الشامل الأخر	0.59	0.00	يتبع التوزيع طبيعي
إجمالي الدخل الشامل	0.28	0.03	يتبع التوزيع طبيعي

*يكون التوزيع طبيعيا عندما يكون مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$)

يظهر من الجدول (4-1) أن توزيع متغيرات الدراسة جميعها كانت طبيعية وخالية من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة ، حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل المتغيرات تتراوح بين (0.00 و0.04) وهي أقل من (0.05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الأحصائية لهذه الدراسة و ينشأ ارتباط حقيقاً بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة ويقوي قدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة أو التنبؤ بها . وعند القيام بأجراء التحليل قد تم إفتراض فرضية صفرية أن البيانات ليس لها توزيعاً طبيعياً قابل للتحليل من خلال الاجابة على الفرضيات الدارسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) وبما أن القيم هي أقل من($0.05 \leq \alpha$) فمن هنا تقبل الفرضية البديلة أن البيانات لها توزيعاً طبيعياً قابل للتحليل من خلال الاجابة على الفرضيات الدارسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$).

(4-3) تحليل اختبار عدم وجود التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة :

وقبل البدء في تطبيق تحليل الأنحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات؛ وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الأَنحدار وذلك على النحو الآتي: فيما يتعلق بافتراض ضرورة عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة " Multi–Collinearity" قامت الباحثة بإجراء معامل تضخم التباين "Variance Inflation Factor– VIF"، واختبار التباين المسموح به

"Tolerance" لكل متغير من المتغيرات المستقلة مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به للقيمة (10) ، وان تكون قيمة التباين المسموح به أكبر من(0.05) والا فإنه يمكن القول إنَّ هذا المتغير له ارتباط عالٍ مع متغيرات مستقلة آخرى، وبالتالي سيؤدي إلى حدوث مشكلة في تحليل الأَنحدار. وقد تم الاعتماد على هذه القاعدة لاختبار الارتباط "Multicollinearity" بين المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (4-2): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء.

المتغيرات المستقلة	التبـــــــاين المســـموح بـــه Tolerance	معامل تضخم التباين (VIF)	معامـــــــل الالتـــــواء Skewness
مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة	0.733	1.365	0.256
مكاسب أوخسائر أصول مالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الأخر	0.378	2.647	0.304

وكما يشير الجدول رقم (4−2) والذي يحتوي على المتغيرات المستقلة، وقيمة معامل تضخم التباين(VIF) والتباين المسموح " Tolerance" لكل متغير، نلاحظ أَن قيمة(VIF) لجميع المتغيرات كانت أقل من(10)، وتتراوح(1.365 −2.647) كما نلاحظ أَن قيمة التباين المسموح " Tolerance" لجميع المتغيرات كانت أَكبر من (0.05) وتترأوح بين (0.378 − 0.733) لذلك يمكن القول إنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة .

ومن أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات فقد استُند إلى احتساب قيمة معامل الالتواء(Skewness) للمتغيرات، وكما يشير الجدول رقم (4–2) فأَن قيمة معامل الالتواء لجميع المتغيرات المستقلة في الدراسة كانت أقل من (1)، ولذلك يمكن القول بأَنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

وبعد التأكد من ملاءمة البيانات لنموذج الدراسة وعدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة ، سيعرض هذا الجزء اختبار الفرضيات

(4–4) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

لوصف متغيرات الدراسة لجأت الباحثة إلى استخدام البيانات المالية لكل متغير بحساب المتوسط الحسابي لكل بنك و(المعدل العام) لجميع البنوك قيد الدراسة لعامي (2013–2014)، الجداول ادناه لتوضيح ذلك .

التحليل الوصفي لمكاسب أو الخسائر الأصول المالية المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أوالخسارة.

لوصف وتحليل مكاسب أوالخسائر المحققة لجأت الباحثة إلى المتوسط الحسابي لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013–2014), والجدول (4–3) يوضح ذلك.

الجدول (4–3): المتوسط الحسابي لمكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أوالخسارة لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013–2014)

الرقم	البنك	المتوسط الحسابي
1	بنك الأردن	214980.00

2	بنك الاتحاد	185442.50
3	بنك القاهرة عمان	221785.00
4	البنك الأردني الكويتي	868238.00
5	بنك الإسكان	834507.50
6	البنك العربي	1915500
المعدل العام للبنوك قيد الدراسة		**706746.333**

يظهر من الجدول (4-3) أن المتوسطات الحسابية لمكاسب أو خسائر القيمة العادلة المحققة محل الدراسة تراوحت بين (1915500-185442.5) وبلغ المعدل العام للمكاسب أوالخسائر المحققة للبنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013-2014) قد بلغ(**706746.33**) وكانت أعلى المتوسطات الحسابية لمكاسب أو الخسائر المحققة لبنك العربي حيث بلغ متوسطها الحسابي (1915500) وهذا يشير إلى أنه الأعلى إظهاراً لمكاسب أو الخسائر المحققة بالقيمة العادلة والناتجة عن التخلص من هذه الأصول المالية, فيما كانت أدنى المتوسطات الحسابية لمكاسب أو الخسائر المحققة لبنك الاتحاد حيث بلغ متوسطها الحسابي (185442.5) وتشير إلى أنه الأقل إظهاراً لمكاسب أو خسائر المحققة بالقيمة العادلة والناتجة عن التخلص من هذه الأصول المالية.

التحليل الوصفي لمكاسب أو الخسائر الأصول المالية غير المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة .

لوصف وتحليل المكاسب أو الخسائر غير المحققة لجأت الباحثة إلى المتوسط الحسابي لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013-2014), والجدول (4-4) يوضح ذلك.

الجدول (4-4): المتوسط الحسابي لمكاسب أو خسائر الأصول المالية غير المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013-2014)

الرقم	البنك	المتوسط الحسابي
1	بنك الأردن	72674.00
2	بنك الاتحاد	753307.00
3	بنك القاهرة عمان	170270.00
4	البنك الأردني الكويتي	2815051.00
5	بنك الإسكان	3148515.50
6	البنك العربي	376400.00
المعدل العام قيد الدراسة		157052.417

يظهر من الجدول (4-4) أن المتوسطات الحسابية لمكاسب أو الخسائر غير المحققة تروراحت بين(72674-3148515.50) وبلغ المعدل العام لمكاسب أو الخسائر غير المحققة للبنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013-2014) قد بلغ (**1570525.417**). وكانت أعلى المتوسطات الحسابية لمكاسب أو الخسائر غير المحققة لبنك الأسكان حيث بلغ متوسطها الحسابي (3148515.50)وهذا يشير إلى أنه الأعلى إظهاراً للمكاسب أو الخسائر غير المحققة والناتجة عن حيازة الأصول المالية فيما كانت أدنى المتوسطات الحسابية مكاسب أو الخسائر غير المحققة لبنك الأردن حيث بلغ متوسطها الحسابي (72674)وهذا يشير إلى أنه الأقل إظهاراً للمكاسب أو الخسائر غير المحققة والناتجة حيازة الأصول المالية .

التحليل الوصفي لتوزيعات النقدية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة:

لوصف وتحليل التوزيعات النقدية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة لجأت الباحثة إلى المتوسط الحسابي لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013-2014), والجدول (4-5) يوضح ذلك.

الجدول (4-5): المتوسط الحسابي لتوزيعات النقدية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013-2014)

الرقم	البنك	المتوسط الحسابي
1	بنك الأردن	3502630.50
2	بنك الاتحاد	327411.50
3	بنك القاهرة عمان	953953.00
4	البنك الأردني الكويتي	1890839.00
5	بنك الإسكان	299568.00
6	البنك العربي	6169500.00
المعدل العام للبنوك قيد الدراسة		**2190650.30**

يظهر من الجدول (4-5) أن متوسطات الحسابية لتوزيعات النقدية بالقيمة العادلة تراوحت بين (6169500 - 299568) وبلغ المعدل العام لتوزيعات النقدية من أصول مالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة للبنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013-2014) قد بلغ (2190650.30). وكانت أعلى المتوسطات الحسابية لتوزيعات النقدية من

أصول مالية التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة للبنك العربي حيث بلغ متوسطها الحسابي (6169500) وهذا يشير إلى انه الأعلى إظهاراً للتوزيعات النقدية الناتجة عن المكاسب من الأصول المالية المستثمر بها من خلال الدخل الشامل الأخر والمعترف بها من خلال الربح أو الخسارة, فيما كانت أدنى المتوسطات الحسابية لتوزيعات النقدية الناتجة عن المكاسب من الأصول المالية من أصول مالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة لبنك الأسكان حيث بلغ متوسطها الحسابي (299568) وهذايشير إلى انه الأقل إظهاراً للتوزيعات النقدية الناتجة أصول مالية المستثمر بها من خلال الدخل الشامل الأخر والمعترف بها من خلال الربح أو الخسارة.

التحليل الوصفي لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة

لوصف وتحليل مكاسب أوخسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة المحققة وغير المحققة والتوزيعات النقدية من أصول مالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة لجأت الباحثة إلى المتوسط الحسابي لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013–2014), والجدول (4–6) يوضح ذلك.

الجدول (4–6): المتوسط الحسابي لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013–2014)

الرقم	البنك	المتوسط الحسابي
1	بنك الأردن	3755455.00
2	بنك الاتحاد	1266166.00

3	بنك القاهرة عمان	2878508.00
4	البنك الأردني الكويتي	5574128.00
5	بنك الإسكان	819224.00
6	البنك العربي	11849500.00
المعدل العام للبنوك قيد الدراسة		4357189.00

يظهر من الجدول (4-6) أن المتوسطات الحسابية للمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة المعترف بها من خلال الربح أو الخسارة تراوحت بين (11849500-819224) وبلغ المعدل العام لمكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة وغير المحققة والتوزيعات النقدية التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013-2014) قد بلغ (4357189). وكانت أعلى المتوسطات الحسابية لمكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة وغير المحققة و التوزيعات النقدية التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة للبنك العربي حيث بلغ متوسطها الحسابي (11849500), وهذا يشير إلى أنه الأعلى إستثماراً بالأصول المالية وإظهار للمكاسب أو الخسائرالناتجة عن حيازة أو التخلص من تلك الأصول فيما كانت أدنى المتوسطات الحسابية لمكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة وغير المحققة والتوزيعات النقدية بالقيمة العادلة والتي يتم الاعتراف بها خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة لبنك الاسكان حيث بلغ متوسطها الحسابي (819224) وهذا يشير إلى انه الأقل إستثماراً بالأصول المالية وإظهاراً للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن حيازة أو التخلص من تلك الأصول.

التحليل الوصفي لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر

لوصف وتحليل لمكاسب أوخسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر لجأت الباحثة إلى المتوسط الحسابي لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013-2014), والجدول (4-7) يوضح ذلك.

الجدول (4-7): المتوسط الحسابي لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013-2014)

الرقم	البنك	المتوسط الحسابي
1	بنك الأردن	14444021.50
2	بنك الاتحاد	360326.50
3	بنك القاهرة عمان	565490.00
4	البنك الأردني الكويتي	1963296.50
5	بنك الإسكان	80372.00
6	البنك العربي	43957500.00
المعدل العام للبنوك قيد الدراسة		**1022850.10**

يظهر من الجدول (4-7) أن المتوسطات الحسابية لمكاسب أو الخسائر غير المحققة تراوحت بين (43957500- 80372) وبلغ المعدل العام لمكاسب أوخسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر للبنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013-

2014) قد بلغ (10228501.10)وكانت أعلى المتوسطات الحسابية لمكاسب أوخسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الأخر لبنك العربي حيث بلغ متوسطها الحسابي (43957500) وهذا يشير إلى انه الاعلى إظهاراً للمكاسب أو الخسائر غير المحققة والناتجة عن حيازة الأصول المالية المعترف بها من خلال الدخل الشامل الأخر , فيما كانت أدنى المتوسطات الحسابية لمكاسب أوخسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر لبنك الأسكان حيث بلغ متوسطها الحسابي (80372) وهذا يشير إلى أنه الأقل إظهاراً للمكاسب أو الخسائر غير المحققة والناتجة عن حيازة الأصول المالية المعترف بها من خلال الدخل الشامل الأخر.

التحليل الوصفي للربح أوالخسارة

لوصف وتحليل الربح والخسارة لجأت الباحثة إلى المتوسط الحسابي لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013-2014), والجدول (4-8) يوضح ذلك.

الجدول (4-8): المتوسط الحسابي للربح والخسارة لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013-2014)

الرقم	البنك	المتوسط الحسابي
1	بنك الأردن	40608884.50
2	بنك الاتحاد	24497602
3	بنك القاهرة عمان	42664631.50
4	البنك الأردني الكويتي	42664632

5	بنك الإسكان	115421929
6	البنك العربي	352957000
المعدل العام للبنوك قيد الدراسة		**103873302**

يظهر من الجدول (4-8) أن المتوسطات الحسابية لربح أو الخسارة للبنوك محل الدراسة تراوحت بين (24497602-352957000) وبلغ المعدل العام للربح والخسارة للبنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013-2014) قد بلغ (**103873302**). وكانت أعلى المتوسطات الحسابية للربح والخسارة للبنك العربي حيث بلغ متوسطها الحسابي (352957000) وهذا يشير إلى انه الاعلى تحقيقاً للربح من انشطته الرئيسية, فيما كانت أدنى المتوسطات الحسابية للربح والخسارة لبنك الأتحاد حيث بلغ متوسطها الحسابي (24497602) وهذا يشير إلى انه الأقل تحقيقاً للربح من انشطته الرئيسية.

التحليل الوصفي للدخل الشامل الآخر

لوصف وتحليل الدخل الشامل الآخر لجأت الباحثة إلى المتوسط الحسابي لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013-2014), والجدول (4-9) يوضح ذلك.

الجدول (4-9): المتوسط الحسابي للدخل الشامل الآخر لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013-2014)

الرقم	البنك	المتوسط الحسابي
1	بنك الأردن	7446394.00
2	بنك الاتحاد	360326.50

3	بنك القاهرة عمان	565490.00
4	البنك الأردني الكويتي	1963296.50
5	بنك الإسكان	30593203
6	البنك العربي	110076000
المعدل العام للبنوك قيد الدراسة		**25167452**

يظهر من الجدول (4-9) أن قيم المتوسطات الحسابية لدخل الشامل الأخر وتراوحت بين(110076000 -360326.50) و بلغ المعدل العام للدخل الشامل الآخر للبنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013-2014) قد بلغ (25167452). وكانت أعلى المتوسطات الحسابية للدخل الشامل الآخر للبنك العربي حيث بلغ متوسطها الحسابي (110076000) وهذا يشير إلى أنه الأعلى تحقيقاً للدخل الشامل الآخر الناتج من أنشطته غير عادية , فيما كانت أدنى المتوسطات الحسابية للدخل الشامل الآخر لبنك الأتحاد حيث بلغ متوسطها الحسابي (360326.50) وهذا يشير إلى أنه الأقل تحقيقاً للدخل الشامل الأخر الناتج من أنشطته غير العادية .

التحليل الوصفي لإجمالي الدخل الشامل

لوصف وتحليل إجمالي الدخل الشامل لجأت الباحثة إلى المتوسط الحسابي لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013-2014), والجدول (4-10) يوضح ذلك.

الجدول (4-10): المتوسط الحسابي لأجمالي الدخل الشامل لكل بنك و(المعدل العام) للبنوك قيد الدراسة لعامي (2013-2014)

الرقم	البنك	المتوسط الحسابي
1	بنك الأردن	44866155.00
2	بنك الاتحاد	24857928.50
3	بنك القاهرة عمان	42375115.50
4	البنك الأردني الكويتي	49053062
5	بنك الإسكان	84828726
6	البنك العربي	242881000
المعدل العام للبنوك قيد الدراسة		**81476998**

يظهر من الجدول (4-10) أن قيم المتوسطات الحسابية لإجمالي الدخل الشامل تراوحت بين (242881000-24857928.50) و بلغ المعدل العام لاجمالي الدخل الشامل للبنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013-2014) قد بلغ (81476998). وكانت أعلى المتوسطات الحسابية للدخل الشامل للبنك العربي حيث بلغ متوسطها الحسابي (242881000)وهذا يشير إلى انه الأعلى تحقيقاً لأجمالي الدخل الشامل الناتج عن الأنشطة الأعتيادية وغير الأعتيادية للبنوك, فيما كانت أدنى المتوسطات الحسابية للدخل الشامل لبنك الأتحاد حيث بلغ متوسطها الحسابي (24857928.50) وهذا يشير إلى انه الاقل تحقيقاً لأجمالي الدخل الشامل الناتج عن الأنشطة الأعتيادية وغير الأعتيادية للبنوك.

(4–5) إختبار الفرضيات :

إختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

HO1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب او خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح والخسارة على الربح والخسارة.

الجدول رقم(4–11)

نتائج تحليل الأنحدار المتعدد لأثر مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة

المتغير المستقل	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة (Beta)	معامل الأرتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	مستوى الدلالة Sig
مكاسب أو خسائر القيمة العادلة محققة	2.656	.029	.589	.902	.814	11.66	4.07	.003
مكاسب أو خسائر القيمة العادلة غير محققة	.042	.968	.009					
توزيعات نقدية بالقيمة العادلة	1.950	.087	.339					

*المتغير التابع الربح أو الخسارة

لقد تم إستخدام الأنحدار المتعدد وتشير النتائج في الجدول (4–11) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمكاسب او خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013–2014), حيث اظهر من خلال قيمة F المحسوبة والبالغة(11.66) أعلى من قيمة Fالجدولية والبالغة (4.07) وأن مستوى الدلالة (.003) أقل من (.05) كما أن الأرتفاع

النسبي لقيمة معامل التحديد (R^2) (.814) التي تمثل نسبة تأثير أو تفسير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته(81.4%) من التغيرات التي تطرأ على قيمة المتغير التابع، اما النسبة المتبقية (18.6%) فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم يتم إخضاعها في نموذج الدراسة، وتعتبر العلاقة قوية وإيجابية بين المتغيرات وهذا ما وضحه قيمة معامل الأرتباط R حيث بلغت نسبتة (.902) وأوضحت نتائج الدراسة أن جميع أبعاد مكاسب الأصول أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة لها إسهام بالتأثير على الربح أو الخسارة وهي قيم أظهرتها قيمة Beta و T وعند مستوى الدلالة حيث حملت جميع الأبعاد قيم اكبر من 0.05 والموضحة في الجدول(4-11).

وبناء على ماسبق فإننا نرفض الفرضية العدمية الأولى و نقبل الفرضية البديلة، وهو أنه يوجد أثر ذو دلالة أحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الاصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الأردنية المشمولة في عينة الدراسة . ومن هنا نستنتج أن العلاقة طردية وأن تطبيق القيمة العادلة يؤثر على الربح أو الخسارة بزيادة في حالة المكاسب أو النقص في حالة الخسائر وبما أن اغلبية البنوك موضوع الدراسة أظهرت مكاسب من هذه الأصول المالية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأداء المالي لغالبية البنوك.

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة (السعبري ومردان، 2013) التي توصلت بأن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر جوهري في مؤشرات الأداء المالي وكما بينت أن الأخذ بمعايير

محاسبة القيمة العادلة يجعل البيانات المالية اداه مهمة بيد الأدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة بمنظور مستقبلي لأرتباط تلك المؤشرات بالمستقبل اكثر من الماضي.

وللتحقق من تأثير كل متغير من المتغيرات مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الأردنية تم تقسيم الفرضية الأولى إلى ثلاث فرضيات فرعية كما يلي :

h01 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الاردنية.

الجدول رقم (4-12)نتائج تحليل الأنحدار االبسيط لأثر مكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة

المتغير المستقل	قيمة T المحسوبة	قيمة Tالجدولية	معامل الأنحدار B	معامل الأرتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة Sig
مكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة بالقيمة العادلة	5.033	1.796	146.09	.847	.717	0.001

لقد تم إستخدام الأنحدار البسيط وتشير النتائج في الجدول (4-12) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمكاسب او خسائر الأصول المالية المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013-2014), يوضح الجدول (4-12) أن قيمة Tالمحسوبة(5.033) اعلى من

قيمة Tالجدولية (1.796) وأن مستوى الدلالة (0.001) اقل من (.05) كما أن معامل الارتباط (R) (.847) ومعامل الأنحدار B (146.09) يشيران إلى قوة العلاقة وإيجابيتها بين مكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة وكذلك قوة التأثير كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) (.717) التي تمثل نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبتة (71.7%) من التغيرات التي تطرأ على قيمة المتغير التابع اما النسبة المتبقية (28.3 %) فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم يتم إخضاعها في نموذج الدراسة، وبذلك ترفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى للدراسة و نقبل الفرضية البديلة، وهو أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الأردنية المشمولة في عينة الدراسة ومن هنا نستنتج أن العلاقة طردية وأن تطبيق القيمة العادلة يؤثر على الربح أو الخسارة بزيادة في حالة المكاسب أو النقص في حالة الخسائر وبما أن اغلبية البنوك موضوع الدراسة أظهرت مكاسب محققة من هذه الأصول المالية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأداء المالي لغالبية البنوك وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (يونس ،2011) حيث أظهرت هذه الدراسة إلى أن عائد السهم السوقي يتأثر بشكل إيجابي بالمتغيرات المتمثلة (بصافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة) وفي هذا لايتأثر عائد السهم السوقي (بالأرباح الموزعة على المساهمين، رصيد النقد وما في حكمة) وأظهرت نتائج تلك الدراسة أن غالبية الشركات حققت مكاسب الحيازة والذي ينعكس إيجاباً على الأداء المالي مما يؤدي إلى زيادة عائد السهم من صافي الربح وكما تتفق مع دراسة

(Al-Khadash and Abdullatif, 2009) حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل كبير بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة حيث كانت هناك قيمة موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر حيازة الأدوات المالية.

الفرضية الفرعية الثانية :

h02 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية غير المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الاردنية.

لجدول رقم (4-13)نتائج تحليل الأنحدار البسيط لأثر مكاسب أو خسائر الأصول المالية غير المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة

المتغير المستقل	قيمة T المحسوبة	قيمة Tالجدولية	معامل الأنحدار B	معامل الأرتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة Sig
مكاسب أو خسائر الأصول المالية غير المحققة بالقيمة العادلة	2.530	1.796	48.207	.625	.390	0.030

لقد تم إستخدام الأنحدار البسيط وتشير النتائج في الجدول (4-13) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمكاسب او خسائر الأصول المالية غير المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013-2014), حيث أن قيمة Tالمحسوبة(2.530) اعلى من قيمة Tالجدولية

(1.796) وأن مستوى الدلالة (0.030) اقل من (.05) كما أن معامل الارتباط (R) (.625) ومعامل الأنحدار B (48.207) يشيران إلى قوة العلاقة وإيجابيتها بين مكاسب أو خسائر الأصول المالية غير المحققة بالقيمة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة وكذلك قوة التأثير كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) (.390) التي تمثل نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبتة (39%) من التغيرات التي تطرأ على قيمة المتغير التابع اما النسبة المتبقية (61%) فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم يتم إخضاعها في نموذج الدراسة، وبذلك ترفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية للدراسة و نقبل الفرضية البديلة، وهو أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية غيرالمحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الأردنية المشمولة في عينة الدراسة . والعلاقة الطردية تفسر نتائج هذه الدراسة إلى أن المكاسب أو الخسائر غير المحققة والناتجة عن إستمرارية حيازة هذه الأصول المالية وتؤثر على الربح أو الخسارة إما بالتضخيم في البنوك التي أظهرت مكاسب غير المحققة أو التخفيض في البنوك التي أظهرت خسائر غير المحققة.

وكما تتفق مع نتائج دراسة **دراسة (Al-Khadash and Khasawneh ،2014)** والتي أظهرت أن المكاسب والخسائر غير المحققة تؤثر على صافي الدخل وتشير نتائج الأنحدار المستعرضة إلى أن قيمة صافي الدخل والقيمة الدفترية سواء كانت بشكل مفرداً اومعاً إيجابية وذات صلة بأسعار الأسهم و المعلومات الأضافية وأن صافي الدخل كان أكبر من القيمة الدفترية وأن إظهار المكاسب غير المحققة في الدخل تؤدي إلى زيادة قيمة الأرباح المقدرة .

الفرضية الفرعية الثالثة:

h03 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتوزيعات النقدية من أصول مالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الاردنية.

الجدول رقم(4-14) نتائج تحليل الأنحدار البسيط لأثر التوزيعات النقدية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة

المتغير المستقل	قيمة T المحسوبة	قيمة Tالجدولية	معامل الأنحدار B	معامل الأرتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة Sig
التوزيعات النقدية من أصول مالية بالقيمة العادلة	3.895	1.796	42.574	.776	.603	0.003

***المتغير التابع الربح أو الخسارة**

لقد تم إستخدام الأنحدار البسيط وتشير النتائج في الجدول (4-14) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لتوزيعات النقدية من اصول مالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013-2014), حيث أن قيمة Tالمحسوبة(3.895) اعلى من قيمة Tالجدولية (1.796) وأن مستوى الدلالة (0.003) اقل من (.05) كما أن معامل الارتباط (R) (.776) ومعامل الأنحدار B (42.572) يشيران إلى قوة العلاقة وإيجابيتها بين التوزيعات النقدية من أصول مالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة وكذلك قوة

التأثير كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) (.603) التي تمثل نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبتة (60.3%) من التغيرات التي تطرأ على قيمة المتغير التابع اما النسبة المتبقية (29.7%) فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم يتم إخضاعها في نموذج الدراسة، وبذلك ترفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة للدراسة و نقبل الفرضية البديلة، وهو أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتوزيعات النقدية من أصول مالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة في البنوك التجارية الأردنية المشمولة في عينة الدراسة . وأن العلاقة الطردية بين المتغيرات تفسير نتيجة تطبيق القيمة العادلة يؤدي الى تحقيق غالبية البنوك موضوع الدراسة(مكاسب من خلال الدخل الشامل الأخر) والتي تظهر على شكل توزيعات نقدية ضمن الربح أو الخسارة الأمر مما يؤدي إلى زيادة الربح أو الخسارة مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي لغالبية البنوك.

و تتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة **(جوازنة، 2014)** حيث توصلت هذه الدراسة أن تطبيق شركات التأمين لمحاسبة القيمة العادلة من حيث التغير في صافي الدخل والتغير في الأرباح الموزعة على المساهمين والتغير في ارباح الادوات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة له أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين الأداء المالي.

الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة:

H02 لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في مكاسب او خسائر بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على الدخل الشامل الاخر.

الجدول رقم (4-15) نتائج تحليل الانحدار البسيط للكشف عن أثر مكاسب او خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على الدخل الشامل الآخر

المتغير المستقل	قيمة T المحسوبة	قيمة Tالجدولية	معامل الأنحدار B	معامل الأرتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة Sig
مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر	2.375	1.796	1.027	0.600	0.361	0.039

***المتغير التابع: الدخل الشامل الآخر**

لقد تم إستخدام الأنحدار البسيط وتشير النتائج في الجدول (4-15) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمكاسب او خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على الدخل الشامل الآخر في البنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013-2014), حيث أن قيمة Tالمحسوبة (2.375) اعلى من قيمة Tالجدولية (1.796) وأن مستوى الدلالة (0.039) اقل من (.05) كما أن معامل الارتباط (R) (.600) ومعامل الأنحدار B (1.027) يشيران إلى قوة العلاقة وإيجابيتها بين مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على الدخل الشامل الآخر وكذلك قوة التأثير كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) (.361) التي تمثل نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته(36.1%) من التغيرات التي تطرأ على قيمة المتغير التابع اما النسبة المتبقية (63.9 %) فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم يتم إخضاعها في نموذج الدراسة، وبذلك ترفض الفرضية العدمية الثانية للدراسة و نقبل الفرضية البديلة،

وهو أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على الدخل الشامل الآخر في البنوك التجارية الأردنية المشمولة في عينة الدراسة .والعلاقة الطردية بين المتغيرات تفسر نتيجة هذه الدراسة أن مكاسب أو خسائر غير المحققة التي تظهر ضمن الدخل الشامل الآخر تؤثر على الدخل الشامل الآخر إما بالتضخيم في حالة مكاسب غير المحققة أو التخفيض في حال وجود خسائر غير المحققة وقد أظهرت نتيجة الدراسة أن معظم البنوك أظهرت قيم لمكاسب غير محققة مما يؤدي إلى تضخيم الدخل الشامل الآخر مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي .

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة **(Ahmad and Aladwan، 2015)** التي أظهرت أن هناك علاقة إيجابية بين الأداء المالي والعقارات الاستثمارية المقدرة بالقيمة العادلة وأن القيم الدفترية للمعلومات الإضافية أعلى من القيم الواردة في صافي الدخل والمكاسب والخسائر غير المحققة وأن إدراجها في حقوق الملكية سيؤدي إلى زيادة القوة التفسيرية لنموذج القيمة السوقية وتوصلت هذه الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة المقاسة لشركات العقارية كانت أكثر ملائمة طول الفترة .

الفرضية الرئيسية الثالثة:

H03لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة ومكاسب أو الخسائر التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على إجمالي الدخل الشامل في البنوك التجارية الأردنية ؟

الجدول رقم(4−16) نتائج تحليل الأنحدار المتعدد لأثر مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة و ومكاسب أو الخسائر التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على إجمالي الدخل الشامل

المتغير المستقل	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة (Beta)	معامل الأرتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	مستوى الدلالة Sig
مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	3.322	.009	.729	.850	.722	11.68	4.26	.003
مكاسب أو خسائر أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	.821	.433	.180					

*المتغير التابع إجمالي الدخل الشامل

لقد تم إستخدام الأنحدار المتعدد وتشير النتائج في الجدول (4−16) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمكاسب او خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة ومكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على إجمالي الدخل الشامل في البنوك التجارية الأردنية قيد الدراسة لعامي (2013−2014), حيث أن قيمة Fالمحسوبة(11.68) اعلى من قيمة F الجدولية (4.26) وأن مستوى الدلالة (.003)أقل من (0.05) كما أن الأرتفاع النسبي لقيمة معامل التحديد (R^2) (.722) يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبتة (72.2%) من التغيرات التي تطرأ على قيمة المتغير التابع، اما النسبة المتبقية (27.8%) فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم يتم إخضاعها في نموذج الدراسة، وتعتبر العلاقة قوية وإيجابية بين المتغيرات وهذا ما وضحه قيمة معامل الأرتباط (R)

حيث بلغت نسبتة (850.) وأوضحت النتائج أن جميع ابعاد مكاسب أو خسائر الأصول المالية التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة و مكاسب أو خسائر الأصول المالية التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر لها إسهام بالتأثير على إجمالي الدخل الشامل وهي قيم أظهرتها Beta و T عند مستوى الدلالة حيث حملت جميع الأبعاد قيم أكبر من (0.05) والموضحة بالجدول (4-16).

وبناء على ماسبق فإننا نرفض الفرضية العدمية الثالثة و نقبل الفرضية البديلة، وهو انه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)لمكاسب او خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح والخسارة و مكاسب أو خسائر الأصول المالية التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على إجمالي الدخل الشامل في البنوك التجارية الأردنية المشمولة في عينة الدراسة .وتفسر نتيجة هذه الدراسة إلى العلاقة الطردية بين المتغيرات و أن مكاسب أو الخسائر من خلال الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر والناتجة عن الأحتفاظ أو التخلص من هذه الأدوات المالية تؤثر على إجمالي الدخل الشامل إما بالزيادة أو النقص وقد أظهرت معظم البنوك مكاسب محققة وغير محققة مما يؤثر على الدخل الشامل بزيادة مما ينعكس إيجابًا على الأداء المالي ومن هنا نجد ضرورة القيام بعملية فصل المكاسب أو الخسائر المحققة عن غير المحققة والناتجة عن القياس واعادة القياس بالقيمة العادلة وزيادة الأفصاحات عن كيفية إحتساب هذه المكاسب أو الخسائر لما لها من تأثير على حقوق الملكية وخاصة في حالة وجود مكاسب غير محققة والقيام بعملية توزيع الأرباح قبل تحقق تدفقات نقدية تؤثر على رأس المال وتأكله وبالتالي لا تتحقق وظيفة المحاسبة المتمثلة بتوزيع الأرباح مع المحافظة على رأس المال.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع (Ghafeer& Abdul Rahman، 2014) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير القياس بالقيمة العادلة على كل من الدخل من العمليات وصافي الدخل والدخل الشامل إما بالزيادة أو بالنقص وأن هناك فرق كبير بين الدخل الشامل بإستخدام هذين المبدئين وأن تطبيق مبدأ القيمة العادلة يعكس الأفصاح العادل إلى حد ما في القوائم المالية .

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(5-1): المقدمة

(5-2): النتائج

(5-3): التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(5-1) المقدمة :

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لنتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات المعتمدة في الدراسة، فإن هذا الفصل يتناول عرضا لمجمل النتائج التي توصلت إليها الباحثة، كإجابة عن الأسئلة التي طرحتها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدمت الباحثة عددا من التوصيات ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال نتائج التحليل الأحصائي بما يلي

(5-2) نتائج إختبار الفرضيات

1. أظهرت نتائج الدراسة أن مكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها خلال الربح أو الخسارة (مكاسب أو خسائر محققة – مكاسب أو خسائر غير محققة – توزيعات النقدية بالقيمة العادلة) لها أثر على الربح أو الخسارة .وان العلاقة الطردية تفسر تأثير المكاسب بالزيادة على الربح أو الخسارة أو النقص في حالة الخسارة على الربح أو الخسارة، وأن تأثير هذه المكاسب كان إيجابياً على الربح أو الخسارة في البنوك ، مما ينعكس على السيولة لدى البنوك وإن دمج المكاسب أو الخسائر المحققة و غير المحققة والناتجة عن القياس وإعادة القياس بالقيمة العادلة لها تأثير على حقوق الملكية وخاصة في حالة وجود مكاسب غير محققة والقيام بعملية توزيع الأرباح قبل تحقق تدفقات نقدية تؤثر على رأس المال وتأكله وبالتالي لا تتحقق وظيفة المحاسبة المتمثلة بتوزيع الأرباح مع المحافظة على رأس المال.

وتتفق مع دراسة (Al-khadash and Abdullatif ,2009) حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل كبير بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة حيث كانت هناك قيمة موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر حيازة الأدوات المالية.

2. أظهرت نتائج الدراسة أن مكاسب أوخسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الأخر لها أثر على الدخل الشامل الأخر و تأثيرها كان إيجابياً على الدخل الشامل الأخر وأن المكاسب أو الخسائر غير المحققة تؤثر على حقوق الملكية إما بالتخفيض بحالة الخسائر أوالتضخيم بحالة المكاسب،وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Ahmad and Aladwan، 2015) التي أظهرت أن هناك علاقة إيجابية بين الأداء المالي والعقارات الاستثمارية المقدرة بالقيمة العادلة وأن القيم الدفترية للمعلومات الإضافية أعلى من القيم الواردة في صافي الدخل والمكاسب والخسائر غير المحققة وأن إدراجها في حقوق الملكية سيؤدي إلى زيادة القوة التفسيرية لنموذج القيمة السوقية وتوصلت هذه الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة المقاسة لشركات العقارية كانت أكثر ملائمة طول الفترة .

3. كما أظهرت نتائج الدراسة أن مكاسب أو خسائر القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر كان لها أثر على إجمالي الدخل الشامل بالزيادة وهنا يبرز دوراً هاماً لمكاسب أو خسائر الاصول المالية بالقيمة العادلة على إجمالي الدخل الشامل مما يؤدي إلى إظهار مراكزها المالية قوية و أن عملية إظهار الأصول المالية في القوائم المالية وفقاً للقيمة العادلة ستعكس المنفعة الاقتصادية للبنوك بشكل منقطع النظير، وبالتالي فإن مستخدمي القوائم المالية ستكون

لديهم القدرة بشكل أفضل على فهم الإستثمارات في هذه الأصول والقدرة على متابعة أداءها ويعزز موقفها التنافسي. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع (**Ghafeer& Abdul Rahman**، **2014**) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير للقياس بالقيمة العادلة على كل من الدخل من العمليات وصافي الدخل والدخل الشامل إما بالزيادة أو بالنقص وأن هناك فرق كبير بين الدخل الشامل بإستخدام هذين المبدئين وأن تطبيق مبدأ القيمة العادلة يعكس الأفصاح العادل إلى حد ما في القوائم المالية .

4-أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل البنوك الاردنية يزيد من درجة الموثوقية والاعتمادية للمعلومات الواردة في قوائمها المالية .حيث توصلت الدراسة إلى أن تطبيق القيمة العادلة أدى الى تحقيق غالبية البنوك موضوع الدراسة(مكاسب) مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي لغالبية البنوك وأن البيانات المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة ساعدت البنوك في اصدار التقارير المالية في الوقت المناسب، وكمانها لا تؤدي الى تضليل مستخدمي القوائم المالية حيث أنها تعكس الواقع الفعلي و الأداء المالي بصورة حقيقة ، كما وتعد مؤشراً ايجابياً لتقييم الاصول والمطلوبات المالية مما ينعكس على مستوى الاداء المالي للبنك. وتتفق هذه الدراسة مع (**يونس ،2011**) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن غالبية الشركات حققت مكاسب الحيازة والذي ينعكس إيجاباً على الاداء المالي مما يؤدي إلى زيادة عائد السهم من صافي الربح.

(5-3) التوصيات:

بعد دراسة واقع أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، وبناءً على ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج فقد تم التوصل إلى التوصيات التالية :

1- ضرورة العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة من قبل البنك المركزي لقياس القيمة العادلة حيث تعد مشكلة الموثوقية أهم صعوبات تطبيق القيمة العادلة ، وتوفير إمكانيات قياس وعرض القيمة العادلة من خلال توفر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة و عقد دورات تدريبية لطرق قياس القيمة العادلة تتفق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، مما يؤدي الى زيادة أدراك أهمية القيمة العادلة وانعكاساتها الجيدة على الأداء المالي للبنوك .

2- القيام بعملية فصل المكاسب أو الخسائر المحققة عن غير المحققة بمتن القوائم المالية والناتجة عن القياس واعادة القياس بالقيمة العادلة و زيادة الأفصاحات عن كيفية إحتسابها.

3- ضروره إلتزام البنوك بتطبيق القيمة العادلة في ظل وجود تشريعات من قبل البنك المركزي ملزمة بتطبيق المعايير لما لها من أثر على الأداء المالي والإستمرارية بتطبيقها ومتابعة ما يطرأ من تغيرات على المعايير المحاسبية المتعلقة بها.

4- اهتمام معدي القوائم المالية بفهم عمليات البنوك وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر لتحديد قياسات وافصاحات القيم العادلة وخاصة عند الاعتراف في قائمة الدخل بأي مكاسب أو خسائر حال تحققها .

5- القيام بإجراء العديد من الدراسات المستقبلية حول أثر القيمة العادلة على جميع البنوك الأردنية مع أخذ عناصر المخاطرة بعين الاعتبار والقيام بإجرائها على متغيرات أخرى مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين .

قائمة المراجع

اولا: المراجع العربية

ثانيا : المراجع الأجنبية

المراجع العربية :

- أبو عمرو، سالم (2014)."**العلاقة بين مكاسب وخسائر القيمة العادلة والعوائد السوقية للأسهم في ظل الحاكمية المؤسسية** ".(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة .

- أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة (2014) "**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية** " .دار وائل لنشر عمان : الأردن.

- بن يدير، فارس (2015)." **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية**" ،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر .

- الججاوي، طلال والمسعودي، حيدر (2014) **المحاسبة المالية المتوسطة** .ط2،دار الكتب موزعون –ناشرون، كربلاء.

- الجعارات، خالد جمال (2017)."**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

- الجعارات، خالد (2015)."**مختصر معايير المحاسبة الدولية 2015**".مطبعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر .

- الجعارات، خالد والطبري(2013)، محمود "مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية .**مجلة بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة** 34.(21)233–257

- جعارة، أسامة عمر (2012). "المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة –الملائمة والموثوقية ومشكلات التطبيق "**مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية** 1.(29). 189–207.

- جقميري، وائل محمد(2012)."**أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"(رسالة ماجستير غير منشورة) ،جامعة دمشق،سوريا.

- جمعة، احمد وخنفر، مؤيد (2007)." المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى "**المجلة الأردنية في إدارة الأعمال** .3.(4).56–126.

- جوازنة، روان مازن (2014)." **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي**"،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- الحسيني ،فلاح والدوري ،مؤيد (2000) **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** ،دار وائل لنشر ،عمان: الأردن

- حماد، طارق عبد العال(2003)."**موسوعة معايير المحاسبية الدولية** " الدار الجامعية، الإسكندرية

- حميدات،جمعة (2014)."**خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين**(متوفر إلكترونياً) (http://www.iascasociety.org/?lang=en) تاريخ الاسترجاع: 2016/10/23م، الساعة 05:46 pm.

- حنان، رضوان حلوة (2013)."**مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري –التطبيقات العملية**، دار وائل لنشر، عمان : الأردن.

- الخطيب ، محمد محمود (2009)"**الأداء المالي وأثرة على عوائد أسهم الشركات** " دار حامد لنشر عمان : الأردن .

- خوري، نعيم سابا (2006) "القيمة العادلة والنمو الأقتصادي **المؤتمر الوطني المهني العلمي السابع لجعية المحاسبين القانونين الأردنين**،عمان: الأردن .

- دبابنة، تامر سعيد (2009)."**العلاقة بين صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة والعوائد السوقية لأسهم البنوك التجارية في ظل الحاكمية المؤسسية** "(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- دزايت، خديجة ومبروكة معطالله(2013)." **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD بورقلة** ".(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

- دنون، زيد عثمان (2015)."**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية** " .(رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة الزرقاء، الأردن .

- دهمش، نعيم وأبو زر، عفاف (2004)."اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة "**مؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونين الأردنيين**، عمان : الأردن.

- الراوي، خالد (2000) ."**التحليل المالي للقوائم والإفصاح المحاسبي** " دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان : الأردن .

- السعبري، زيد و مردان، إبراهيم (2013)."القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية".**مجلة الدراسات محاسبية ومالية** .8.(25).214-242.

- سارة، بلعزير (2015)."**دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار IFRS 13 في البيئة الجزائرية** ". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة : الجزائر .

- سعادة، سميحة (2013)."**تقيم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة** ".(رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر .

- السعافين ،هيثم (2005)، "معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي "، ورشة عمل مهنية الجلسة الثانية ، 28-29، أيلول ، عمان : الأردن .

- سلامة، عمرو محمد (2014)." **القيمة العادلة للشركة** "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة طنطا، مصر

- سليمان، ساري (2010)."**أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية** ".(رسالة ماجستير غير منشورة).جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

- شراد، عائشة .(2015)."**انعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية** " (رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر .

- الشيخ، فهمي مصطفى (2008)." **التحليل المالي** " دون طبعة ، رام الله: فلسطين.

- صالح، إبراهيم (2009)."أثر توجه معايير المحاسبية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية " **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** .2.(46).1-60 .

- العبادي ، مصطفى راشد (2016)، "**مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية –دراسة تحليلية مقارنة**" (رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة الملك سعود.

- عبد الرحمن، يوسف أحمد (2015)."**أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأساس القيمة العادلة وأثرة في جودة التقارير المالية** " .(رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة الشرق السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان .

- عبد اللطيف، شادو (2013)." **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS،IFRS**" .(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر.

- عصام، عباسي (2012)."**تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات** ".(رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر .

- عواد، روحي (2010)."**محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**".(رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- كيسو، دونالد ويجانيت، جيري (2009)" **المحاسبة المتوسطة الجزء الثاني** "، ط2، دار المريخ :السعودية.

- لايقة، رولا كاسر (2007)."**القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار** ". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية .

- مجلس معايير المحاسبة الدولية ،(2009)"**معايير المحاسبة الدولية** " المجمع العربي للمحاسبين القانونين (متوفر إلكترونياً) www.ascasociety.org تاريخ الأسترجاع (2016/12/11)

- مسعودي، سناء (2015)."**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية** " .(رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

- مطر، محمد عطية (2006)."**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**"، دار وائل، عمان : الأردن.

- مطر،محمد والسيوطي، موسى (2008)."**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس بالعرض والإفصاح**"،ط2،دار وائل لنشر، عمان: الأردن.

- مطيري، مشعل (2011)." **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية** "(رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن .

- المطيري، منصور (2011)."**مدى التزام البنوك الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية**".(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- النجار، جميل (2013)."أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية" – دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين".**المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**.9.(3).465-493.

- هوراي، معراج وحديدي، آدم (2017)."**مدخل إلى محاسبة القيمة العادلة** " دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان : الأردن.

- يونس، خالد عبد الرحمن (2011) ." **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم** " .(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.

المراجع الأجنبية:

- Ahmad,F.A& Aladwan,M.O.(2015)The Effect of Fair Value Accounting on Jordanian Investment Properties.***International Jornal of Finanical Resarch***,6.(4)**,**99-113.
- Alaryan,L.A.(2014)The relationship between fair value accounting and presence of manipulation in financial ststments**. *International Jornal of accountinganf financial reporting* ,***4(1),221-237***.
- Al-Khadash,H.A.,& Abdullatif, M. (2009). Consequences of Fair ValueAccounting for Financial Instruments in Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan. ***Jordan Journal of Business Administration***, 5(4), 533-551.
- Alkhadash,H.U&Khasawneh,A,H.(2014) The Effects of the Fair Value Option under IAS 40 on the Volatility of Earnings .***Journal Of Applied Finance& Banking*** .14(5),59-113.
- Aslanertik, B.E. (2009). ***Fair Value Considerations during the Current Financial Crisis***. Econ Anadolu: Anadolu International Conference in Economics.
- cairns,D.2006.**The use of fair value in IFRS .**Accounting in Europe 3 (1),5-22.
- Ghafeer,N.O&Abdul Rahman,A.B.(2014) The Impact of Fair Value Measurements on Income Statement: IFRS 13.***Research Journal Of Finance And Accounting***,5.(16),120-128.
- Hilton,M.U&Herauf,D.A(2013).**Modern advanced accounting in canada,7th ed.** Canada :Grow.Hill Ryerson limited
- https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs13.

- Lee, Y., Petron, K., & Sheen, M. (2006). ***Financial Reporting Quality***, ***andComprehensive Income Reporting Choices: The Case of Property-Liability Insurers***. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=450660.
- Mirza,A.B& Holt ,G.R.(2011).Practical Implementation Guide and Workbook, 3rd ed.usa:wiley.
- Shamkuts,volha.(2010).***Faire value Acciunting ,***Universityoficeland ,(unpuplished master dissertation). Faculty of Business Administration.

قائمة الملاحق

ملحق رقم(1)

الأختصارات التي وردت في الدراسة

معنى المصطلح بالغة العربية	المصطلح المقابل باللغة الأنجليزية	الاختصار
مجلس معايير المحاسبة الدولية	**International Accounting standars Board**	**IASB**
مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي	**Financial Accounting standars Board**	**FASB**
المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية	**International Financial Reporting Standards**	**IFRSs**
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو اخسارة	**Fair Value Through Profit Or Loss**	**FVTPL**
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	**Fair Value Through Other Comprehensive Incom**	**FVTOCI**

ملحق رقم (2) القوائم المالية للبنوك عينه الدراسة

البنك العربي

قائمة الدخل

البنك العربي ش.م.ع

	بالآلاف الدنانير الاردنية	إيضاح	٢٠١٤	٢٠١٣
الإيرادات	فوائد دائنة	٣٢	١ ٠٤١ ٥٠٧	١ ٠٢٧ ٨١٠
	ينزل: فوائد مدينة	٣٣	٤٣٤ ٥٥٤	٤٣٨ ١٠٣
	صافي إيراد الفوائد		٦٠٦ ٩٥٣	٥٨٩ ٧٠٧
	صافي إيراد العمولات	٣٤	١٧٠ ٥٣٣	١٦٢ ٨٤٦
	صافي إيراد الفوائد والعمولات		٧٧٧ ٤٨٦	٧٥٢ ٥٥٣
	فروقات العملات الاجنبية		٢٩ ٢٥٥	١٧ ٧٠١
	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٣٥	٦ ١٨٨	٥ ٤٤٥
	توزيعات نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٩	٥ ٩٦٩	٦ ٢٧٠
	توزيعات نقدية من أرباح شركات تابعة وحليفة	٣٦	٧٦ ١٦٧	٧٣ ٢٥٠
	إيرادات أخرى	٣٧	٣١ ٥٦٠	٢٣ ٩٦١
	إجمالي الدخل		٩٢٦ ٦٢٥	٨٧٩ ٢٨٣
المصروفات	نفقات الموظفين	٣٨	٢٠٨ ٧٨٩	١٩١ ٧٧٩
	مصاريف أخرى	٣٩	١٦٣ ٩٢٤	١٥٧ ٦٠٥
	إستهلاكات وإطفاءات	١٢	٢٦ ٨٢٨	٢٧ ٢٤٦
	مخصص تدني تسهيلات إئتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	١٠	٣١ ٨٢٤	٣٦ ٠٥٩
	مخصص تدني موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة	١١	٧٨٨	٢ ٩١٣
	مخصصات أخرى	٢١	٦ ٥٦٣	١٠ ٢٦٨
	مجموع المصروفات		٤٣٨ ٢٤٦	٤٢٠ ٨٣٠
ربح السنة	الربح للسنة قبل الضريبة		٤٨٨ ٣٧٩	٤٥٨ ٤٥٣
	ينزل: مصروف ضريبة الدخل	٢٠	١٢٨ ٦٩١	١١٢ ٢٢٧
	الربح للسنة		٣٥٩ ٦٨٨	٣٤٦ ٢٢٦

قائمة الدخل الشامل

البنك العربي ش م ع

بآلاف الدنانير الاردنية	ايضاح	٢٠١٤	٢٠١٣
الربح للسنة		٣٥٩ ٦٨٨	٣٤٦ ٢٢٦
يضاف: بنود الدخل الشامل الأخرى بعد الضريبة			
بنود سيتم اعادة تحويلها لاحقا الى حساب الارباح والخسائر			
فروقات عُملة ناتجة من ترجمة عملات أجنبية	٢٩	(١١٧ ٨٤٣)	(٢٢ ٠٢٢)
بنود لن يتم اعادة تحويلها لاحقا الى حساب الارباح والخسائر			
صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣٠	٣ ٨١٤	(٨٤ ١٠١)
مجموع بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة بعد الضريبة		(١١٤ ٠٢٩)	(١٠٦ ١٢٣)
مجموع الدخل الشامل للسنة		٢٤٥ ٦٥٩	٢٤٠ ١٠٣

٣٥ - أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	بآلاف الدنانير الأردنية ٢٠١٤			
	أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	توزيعات أرباح	المجموع
اذونات خزينة وسندات	١ ٩٣١	٢ ٨٥٣	-	٤ ٧٨٤
أسهم شركات	١٦	١ ٢٧٦	١١٢	١ ٤٠٤
المجموع	١ ٩٤٧	٤ ١٢٩	١١٢	٦ ١٨٨

	بآلاف الدنانير الأردنية ٢٠١٣			
	أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	توزيعات أرباح	المجموع
اذونات خزينة وسندات	٩٩٨	٧٥٦	-	١ ٧٥٤
أسهم شركات	٨٨٦	٣ ١٤٤	١٦١	٤ ١٩١
المجموع	١ ٨٨٤	٣ ٩٠٠	١٦١	٥ ٩٤٥

الإيضاح

بنك الأسكان

قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الاول / ديسمبر 2014

	ايضاحات	2014	2013
		دينار	دينار
الفوائد الدائنة	27	383,607,423	364,915,097
الفوائد المدينة	28	(118,298,439)	(107,298,100)
صافي إيرادات الفوائد		**265,308,984**	**257,616,997**
صافي إيرادات العمولات	29	35,047,095	33,522,764
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		**300,356,079**	**291,139,761**
ارباح عملات أجنبية	30	15,213,091	27,159,715
ارباح موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	31	296,945	1,341,553
ايرادات اخرى	32	30,409,533	37,334,924
إجمالي الدخل		**346,275,648**	**356,975,953**
نفقات الموظفين	33	71,808,849	69,132,882
استهلاكات واطفاءات	11 و 12	13,418,316	11,388,374
مصاريف أخرى	34	55,873,478	46,214,120
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	8	38,061,952	74,733,731
مخصصات متنوعة	18	5,010,031	5,379,843
إجمالي المصروفات		**184,172,626**	**206,848,950**
الربح قبل الضرائب		**162,103,022**	**150,127,003**
ضريبة الدخل	19	(38,185,793)	(43,200,374)
الربح للسنة		**123,917,229**	**106,926,629**
ويعود الى:			
مساهمي البنك		**120,238,415**	**99,781,477**
حقوق غير المسيطرين		**3,678,814**	**7,145,152**
		123,917,229	**106,926,629**
الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد الى مساهمي البنك	35	**0.477** دينار	**0.396** دينار

قائمة الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الاول / ديسمبر 2014

	2014	2013
	دينار	دينار
الربح للسنة	**123,917,229**	**106,926,629**
يضاف : بنود الدخل الشامل الاخرى التي قد يتم تحويلها الى الأرباح والخسائر في الفترات اللاحقة		
فروقات ترجمة عملات اجنبية	(26,982,856)	(34,210,190)
يضاف : بنود الدخل الشامل الاخرى التي لن يتم تحويلها الى الأرباح والخسائر في الفترات اللاحقة		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بعد الضريبة	83,692	(77,052)
مجموع بنود الدخل الشامل الاخرى للسنة بعد الضريبة	**(26,899,164)**	**(34,287,242)**
مجموع الدخل الشامل للسنة	**97,018,065**	**72,639,387**
اجمالي الدخل الشامل العائد الى :		
مساهمي البنك	**100,265,252**	**83,332,936**
غير المسيطرين	**(3,247,187)**	**(10,693,549)**
	97,018,065	**72,639,387**

31- ارباح (خسائر) موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2014	متحققة		غير متحققة		عوائد توزيعات	المجموع
	ارباح	(خسائر)	ارباح	(خسائر)		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
سندات	-	-	15,141	-	-	**15,141**
أسهم شركات	-	-	198,148	(510,797)	271,212	**(41,437)**
صناديق استثمارية	282,925	(1,516)	91,415	(59,591)	10,008	**323,241**
المجموع	**282,925**	**(1,516)**	**304,704**	**(570,388)**	**281,220**	**296,945**
2013						
سندات	37,917	(456,490)	143,287	(19,743)	-	**(295,029)**
أسهم شركات	10,135	(39,648)	215,364	(704,262)	317,916	**(200,495)**
صناديق استثمارية	1,835,742	-	38,478	(37,143)	-	**1,837,077**
المجموع	**1,883,794**	**(496,138)**	**397,129**	**(761,148)**	**317,916**	**1,341,553**

الإيضاح

بنك الأردن

قائمة الدخل الموحد

قائمة ب

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	إيضاح	دينار أردني – للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014	2013
الفوائد الدائنة	28	122,842,904	118,050,839
الفوائد المدينة	29	30,139,957	32,025,346
صافي إيرادات الفوائد		92,702,947	86,025,493
صافي إيرادات العمولات	30	18,282,731	16,549,784
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		110,985,678	102,575,277
أرباح عملات أجنبية	31	2,826,654	1,822,361
(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	32	352,470	(26,050)
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		3,851,253	3,154,008
إيرادات أخرى	33	6,631,878	6,971,507
إجمالي الدخل		124,647,933	114,497,103
نفقات الموظفين	34	28,695,069	26,213,876
استهلاكات وإطفاءات	12 و13	5,131,143	5,349,386
مصاريف أخرى	35	19,248,982	18,100,947
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	9	9,396,842	13,746,116
مخصصات متنوعة	18	2,178,042	874,458
إجمالي المصروفات		64,650,078	64,284,783
الربح من التشغيل		59,997,855	50,212,320
حصة البنك من (خسائر) شركة حليفة	11	2,042	(8,231)
الربح قبل الضرائب		59,999,897	50,204,089
(ينزل): ضريبة الدخل	19	(15,175,308)	(13,810,911)
الربح للسنة – قائمة (ج) و (د)		44,824,589	36,393,178
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		47,127,403	40,739,214
حقوق غير المسيطرين		(2,302,814)	(4,346,036)
		44,824,589	36,393,178
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)			
أساسي	36	0.304	0.263
مخفض	36	0.304	0.263

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة ج

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	دينار أردني – للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014	2013
الربح للسنة – قائمة (ب)	44,824,589	36,393,178
بنود الدخل الشامل الآخر:		
البنود القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد:		
فروقات ترجمة عملات أجنبية	3,870,140	(10,617,984)
	3,870,140	(10,617,984)
البنود الغير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد:		
(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(1,029,646)	(536,777)
التغير في احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة	(6,029,617)	22,858,426
	(7,059,263)	22,321,649
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (د)	41,635,466	48,096,843
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى:		
مساهمي البنك	42,024,982	57,858,082
حقوق غير المسيطرين	(389,516)	(9,761,239)
	41,635,466	48,096,843

32- أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2014	أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	-	(95,341)	13,145	(82,196)
أسهم خارجية	429,960	(15,312)	20,018	434,666
	429,960	(110,653)	33,163	352,470

2013	أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	-	(34,695)	8,645	(26,050)
	-	(34,695)	8,645	(26,050)

الإيضاح

بنك الأتحاد

القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

بنك الاتحاد
قائمة الدخل الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	إيضاحات	٢٠١٤	٢٠١٣
		دينـــار	دينـــار
الفوائد الدائنة	٢٦	١٢٢٬٨٢٦٬٣٥١	١٠٠٬٧٨٣٬٧٧٧
الفوائد المدينة	٢٧	٥٩٬٢٣٣٬٨٢١	٤٧٬٨٨١٬٩٣٢
صافي إيرادات الفوائد		٦٣٬٥٩٣٬٥٣٥	٥٢٬٩٠١٬٨٤٥
صافي إيرادات العمولات	٢٩	١٢٬٤١٧٬٩٣٠	١٢٬٨٧٨٬٦٤٤
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		٧٦٬٠١١٬٤٦٥	٦٥٬٧٨٠٬٤٨٩
أرباح عملات أجنبية	٢٨	٢٬٨٨٩٬١٤٨	١٬٦٧٦٬١٩٤
(خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٣٠	(٥٨٤٬٣٥٣)	(٢١٠٬٤٣٧)
توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣١	٣٤٠٬٩١٧	٣١٣٬٩٠٦
إيرادات أخرى	٣٢	١٬٢٥٣٬٧٣٠	٧٥٨٬٥٦٨
اجمالي الدخل		٧٩٬٩١٠٬٨٩٧	٦٨٬٣١٩٬٢٣٠
نفقات الموظفين	٣٣	١٩٬٠٨٧٬٧١٧	١٦٬٣٠٦٬٤١٧
استهلاكات وإطفاءات	١١,١٢	٥٬٠٢٦٬٧٦٠	٤٬٥٠٩٬٩١٧
مصاريف أخرى	٣٤	١١٬٥٧٥٬٥٣٥	١٠٬٢٦٣٬٣٤٤

القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	إيضاح	٢٠١٤	٢٠١٣
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	٨	٨٬٩٨٥٬٠٢٥	٤٬٤٣١٬١٠١
(المسترد من) مخصص تدني عقارات مستملكه		(١٥٣٬٧٤٥)	٦١٣٬١٩٤
مخصصات متنوعة	١٨	٢٨٨٬١٠٦	٥٥٬٧٦٧
إجمالي المصروفات		٤٤٬٨٠٩٬٣٨٨	٣٦٬١٧٩٬٧٤٠
الربح قبل الضرائب		٣٥٬١٠١٬٥٠٩	٣٢٬١٣٩٬٤٨٠
ضريبة الدخل	١٩	٨٬٦٢٨٬٣٢٠	٩٬٦١٧٬٤٦٥
الربح للسنة		٢٦٬٤٧٣٬١٨٩	٢٢٬٥٢٢٬٠١٥
		فلس/دينار	فلس/دينار
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	٣٥	٠٬٢٤١	٠٬٢٠٥

بنك الاتحاد
قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينار	دينار
الربح للسنة	٢٦٬٤٧٣٬١٨٩	٢٢٬٥٢٢٬٠١٥
يضاف: بنود الدخل الشامل الاخرى بعد الضريبة التي لن يتم تحويلها الى الارباح والخسائر في الفترات اللاحقة		
التغير في احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة	١٤٧٬١١٤	٥٧٣٬٥٣٩
مجموع الدخل الشامل للسنة	٢٦٬٦٢٠٬٣٠٣	٢٣٬٠٩٥٬٥٥٤

(٣٠) (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

	(خسائر) أرباح متحققـة	(خسائر) أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهـم	المجمـوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
- ٢٠١٤				
أذونات خزينة وسندات	(٧٬٨٢٣)	٢٣٬٦٣١	-	١٥٬٨٠٨
أسهم شركات	٤١٦٬٦٩٦	(١٬٣٣٣٬٦٠٥)	٣٥٤٬٦٧٤	(٥٦٢٬٢٣٥)
صناديق استثمارية	-	-	٤٣٬٢٨٨	٤٣٬٢٨٨
مشتقات مالية	(٨٩٬٠٥٥)	٨٬٨٤١	-	(٨٠٬٢١٤)
	٣١٩٬٨١٨	(١٬٣٠١٬١٣٣)	٣٩٦٬٩٦٢	(٥٨٤٬٣٥٣)
- ٢٠١٣				
أذونات خزينة وسندات	(٨٢٬٢١٤)	(٨٤٬١١٠)	-	(١٦٦٬٣٢٤)
أسهم شركات	٥٦٬٤٨١	٧٬٥٠٢	٤٦٬١١١	١١٠٬٠٩٤
صناديق استثمارية	-	(١١٩٬٥٥٣)	-	(١١٩٬٥٥٣)
مشتقات مالية	(٢٥٬٣٣٤)	(٩٬٣٢٠)	-	(٣٤٬٦٥٤)
	(٥١٬٠٦٧)	(٢٠٥٬٤٨١)	٤٦٬١١١	(٢١٠٬٤٣٧)

الإيضاح

بنك القاهرة عمان

بنك القاهرة عمان
قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	إيضاحات	٢٠١٤ دينار	٢٠١٣ دينار
الفوائد الدائنة	٢٧	١٥٠,٠٩٠,٦٦٨	١٤٩,٥٨٢,١١٥
الفوائد المدينة	٢٨	٤٦,٥٣٤,٢٨٣	٥٣,٦٤٠,٢٨٦
صافي إيرادات الفوائد		١٠٣,٥٥٦,٣٨٥	٩٥,٩٤١,٨٢٩
صافي إيرادات العمولات	٢٩	٤١,٣٣٣,٩٣٧	١٩,٢٤٥,٧٧٣
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		١٤٤,٨٩٠,٣٢٢	١١٥,١٨٧,٦٠٢
الإيرادات من غير الفوائد والعمولات			
أرباح عملات أجنبية	٣٠	٤,٩١٤,٠٩٥	٤,٧٧٩,٥٢٦
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٣١	٢,٥٠٣,٣٥١	٥,٧٠٤,٤٥٩
توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣٢	١,٠١٢,٨٦٨	٨٩٥,٠٣٨
أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة		٣٢٦,٨١٥	–
إيرادات أخرى	٣٣	٤,٩٨٣,٤١٥	٤,٥٨٠,٦٣٧
إجمالي الدخل		١٥٨,٦٣٠,٨٧٦	١٣٩,١٥٧,٤٦٤
نفقات الموظفين	٣٤	٣٧,٨٠١,٦٠١	٣٥,٤٨٤,٧١٣
إستهلاكات وإطفاءات	١٢,١٣	٦,١٣٧,٠٠٨	٦,٤٧٧,٦٣٩
مصاريف أخرى	٣٥	٢٠,٩٠٣,٤١٢	٢٠,٤٠٤,٦٦٩
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	٩	٥,٤٨٨,٠٠٣	٦,٨٠٠,٠٠٠
تدني موجودات مستملكة		٢,٧٥٠,٠٠٠	–
مخصصات متنوعة	١٩	١,٠٨٦,٣٧٤	١,٣٦٠,٧٣٧
إجمالي المصروفات		٧٤,١٦٦,٤٩٨	٧٠,٤٢٣,٦٨٨
الربح قبل الضرائب		٦٤,٤٦٤,٣٧٨	٥٨,٧٢٣,٧٧٤
ضريبة الدخل	٢٠	١٩,٩٣١,٠١١	١٧,٩٢٧,٦٨٨
الربح للسنة		٤٤,٥٣٣,٣٦٧	٤٠,٧٩٥,٨٩٦
		فلس/ دينار	فلس/ دينار
حصة السهم الأساسية والمخففة من ربح السنة	٣٦	٠/٢٥٦	٠/٢٤٦

بنك القاهرة عمان
قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	٢٠١٤ دينار	٢٠١٣ دينار
الربح للسنة	٤٤,٥٣٣,٣٦٧	٤٠,٧٩٥,٨٩٦
يضاف: بنود الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة والتي لن يتم تحويلها إلى الأرباح والخسائر في الفترات اللاحقة		
التغير في احتياطي القيمة العادلة، بالصافي	٢٧٥,٩٧٤	(٨٥٥,٠٠٦)
مجموع الدخل الشامل للسنة	٤٤,٨٠٩,٣٤١	٣٩,٩٤٠,٨٩٠

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٩ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

(٣١) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	أرباح متحققة دينار	أرباح (خسائر) غير متحققة دينار	عوائد توزيعات دينار	مجموع دينار
– ٢٠١٤				
أسهم شركات	١٤٠,٩٤٧	(٤٢٠,٨٠٧)	٢,٢٢٥,٧١٣	٢,٠٤٥,٩٠٣
سندات	١٢٧,٦٠٦	٨٩٨	–	١٢٨,٥٠٤
صناديق استثمارية	–	٤١٨,٩٤٤	–	٤١٨,٩٤٤
المجموع	٢٦٨,٥٥٣	٩,٠٣٥	٢,٢٢٥,٧١٣	٢,٥٠٣,٣٥١
– ٢٠١٣				
أسهم شركات	١٧٥,٠١٧	٣,٠٢٦,٤٠٦	٤,١٢٢,٨٩٨	٥,٣٣٤,٣٦١
صناديق استثمارية	–	٣٧٠,٠٩٨	–	٣٧٠,٠٩٨
المجموع	١٧٥,٠١٧	٣,٣٩٦,٥٠٤	٤,١٢٢,٨٩٨	٥,٧٠٤,٤٥٩

البنك الأردن الكويتي

قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ و ٢٠١٣ قائمة (ب)

دينار

	إيضاح	٢٠١٤	٢٠١٣
الفوائد الدائنة	٢٦	١٣٤,١٩٨,٩٦٣	١٤١,٦٥٦,١٣٦
يطرح: الفوائد المدينة	٢٧	٤٥,٧٠١,٣٧٤	٤٦,٧٨٣,٦٣٣
صافي إيرادات الفوائد		٨٨,٤٩٧,٥٨٩	٩٥,١٢٥,٥٠٣
صافي إيرادات العمولات	٢٨	١٢,٦٩٥,٤٩٤	١٢,٠٢٣,٣٠٢
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		١٠١,١٩٣,٠٨٣	١٠٧,١٤٨,٨٠٥
أرباح عملات أجنبية	٢٩	٣,٠١٣,٣٥٤	٢,٠٨٤,٠٠٥
(خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٣٠	(٣,٨٠٤,٠٢٩)	(١,٠٦٢,١٥٤)
توزيعات أرباح نقدية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٩	٢,١٧٥,٠٦٩	١,٦٠٣,٦٠٩
أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٣١	٨٦٩,٢٤٣	-
إيرادات أخرى	٣٢	٢٠,٦٥٤,٢٣٨	١٢,٢٢٦,٦٢١
إجمالي الدخل		١٢٤,١٠٣,٩٥٨	١٢٣,٠٧٣,٢٨٦
نفقات الموظفين	٣٣	٢٢,٠٥٨,٩٨٣	٢٢,٨٨٨,٦٧٧
استهلاكات وإطفاءات	١١ و١٢	٣,١٩٤,٣٨٢	٦,٧٨٥,٦١٨
مصاريف أخرى	٣٤	١٩,٨٠٤,٧٦٠	١٣,٦٧٠,٨١٣
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	٧	١٤,٣٥٥,٥٦٠	١٦,٥٥٦,٠٧٤
مخصصات متنوعة	١٨	١,٧٩٥,٤٧٦	١,٧٨٣,٠٦٥
إجمالي المصاريف		٦١,٢٠٩,١٦١	٥٦,٦٦٨,٨٧٧
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل - قائمة (هـ)		٦٢,٨٩٤,٧٩٧	٦٦,٠٣٤,٥٠٩
يطرح: مصروف ضريبة الدخل للسنة	١٦/ب	١٦,١٣٣,١٠١	١٨,٦٦١,٧٧٤
الربح للسنة - قائمة (ج) و(د)		٤٦,٧٦١,٦٩٦	٤٧,٤٧٢,٨٣٥
يعود إلى:			
مساهمي البنك		٤٦,٥٤٥,٤٧٥	٤٧,٤٦١,٣٦٨
حقوق غير المسيطرين		٢١٦,٢٢١	(٧٨,٥٣٣)
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك			
أساسي ومخفض	٣٥	-/٤٦٥	-/٤٧٥

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٤ و ٢٠١٣

قائمة (ج)

دينار

	٢٠١٤	٢٠١٣
الربح للسنة – قائمة (ب)	٤٦,٧٦١,٦٩٦	٤٧,١١٧,٨٣٥
بنود الدخل الشامل الآخر		
بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحدة:		
صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة	٨٥٩,٨٦٨	٣,٠٦٦,٧٢٥
إجمالي الدخل الشامل للسنة – قائمة (د)	٤٧,٦٢١,٥٦٤	٥٠,١٨٤,٥٦٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى:		
مساهمي البنك	٤٧,٣٠٧,٩٢٢	٥٠,١٤١,٢٥٧
حقوق غير المسيطرين	٣١٣,٦٤٢	٤٣,٣٠٣
المجموع	٤٧,٦٢١,٥٦٤	٥٠,١٨٤,٥٦٠

٣٠ – (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

	أرباح (خسائر) متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
العام ٢٠١٤				
أسهم شركات	٢٢٢,٩١٤	(١,٨٦٥,٧٧٣)	٤٠٧,٥٧٩	(١,٢٣٥,٢٨٠)
اسناد قرض شركات	(٨٧٢,٢٤١)	(١,٦٩٦,٥٠٨)	–	(٢,٥٦٨,٧٤٩)
المجموع	(٦٤٩,٣٢٧)	(٣,٥٦٢,٢٨١)	٤٠٧,٥٧٩	(٣,٨٠٤,٠٢٩)

	(خسائر) متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
العام ٢٠١٣				
أسهم شركات	(١,٠٧٨,٩٥٨)	(١,٤٨٥,٢١٤)	٢,٠٥٢,٠١٥	(٥١٢,١٥٧)
اسناد قرض شركات	(٨,١٩١)	(٥٨٢,٦٠٦)	–	(٥٩٠,٧٩٧)
المجموع	(١,٠٨٧,١٤٩)	(٢,٠٦٧,٨٢٠)	٢,٠٥٢,٠١٥	(١,١٠٢,٩٥٤)

ملحق 3

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى

لايوجد أثر ذو دلالو أحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.902[a]	.814	.744	6.08500E7

a. Predictors: (Constant), div, unrlized, relized

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.296E17	3	4.319E16	11.664	.003[a]
	Residual	2.962E16	8	3.703E15		
	Total	1.592E17	11			

a. Predictors: (Constant), div, unrlized, relized

b. Dependent Variable: profitorlose

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.688E7	2.739E7		-.616-	.555
	relized	101.560	38.239	.589	2.656	.029
	unrlized	.674	16.218	.009	.042	.968
	div	21.901	11.229	.399	1.950	.087

a. Dependent Variable: profitorlose

الفرضية الفرعية الأولى:

لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.847[a]	.717	.689	6.71268E7

a. Predictors: (Constant), relized

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.141E17	1	1.141E17	25.327	.001[a]
	Residual	4.506E16	10	4.506E15		
	Total	1.592E17	11			

a. Predictors: (Constant), relized

b. Dependent Variable: profitorlose

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	622968.773	2.822E7		.022	.983
	relized	146.092	29.029	.847	5.033	.001

a. Dependent Variable: profitorlose

إختبار الفرضية الرئيسية الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لمكاسب أو خسائر الأصول المالية غير المحققة بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.625[a]	.390	.329	9.85240E7

a. Predictors: (Constant), unrelized

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.212E16	1	6.212E16	6.399	.030[a]
	Residual	9.707E16	10	9.707E15		
	Total	1.592E17	11			

a. Predictors: (Constant), unrelized

b. Dependent Variable: profitorloss

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.218E7	4.015E7		.801	.441
	unrelized	48.207	19.057	.625	2.530	.030

a. Dependent Variable: profitorloss

إختبار الفرضية الفرعيةالثالثة :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لتوزيعات النقدية من أصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة على الربح أو الخسارة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.776[a]	.603	.563	7.95210E7

a. Predictors: (Constant), div

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.595E16	1	9.595E16	15.173	.003[a]
	Residual	6.324E16	10	6.324E15		
	Total	1.592E17	11			

a. Predictors: (Constant), div

b. Dependent Variable: profitorlose

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.061E7	3.317E7		.320	.756
	div	42.574	10.930	.776	3.895	.003

a. Dependent Variable: profitorlose

إختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على الدخل الشامل الآخر

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.600[a]	.361	.297	3.45999E7

a. Predictors: (Constant), fvtoci

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.750E15	1	6.750E15	5.638	.039[a]
	Residual	1.197E16	10	1.197E15		
	Total	1.872E16	11			

a. Predictors: (Constant), fvtoci

b. Dependent Variable: oci

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.466E7	1.092E7		1.342	.209
	fvtoci	1.027	.432	.600	2.375	.039

a. Dependent Variable: oci

إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الأعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة ومكاسب أو خسائر الأصول المالية التي يتم الأعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على إجمالي الدخل الشامل

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.850[a]	.722	.660	4.54159E7

a. Predictors: (Constant), fvtoci, fvtpl

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.817E16	2	2.408E16	11.677	.003[a]
	Residual	1.856E16	9	2.063E15		
	Total	6.673E16	11			

a. Predictors: (Constant), fvtoci, fvtpl

b. Dependent Variable: tci

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.434E7	2.009E7		.714	.493
	fvtpl	14.315	4.309	.729	3.322	.009
	fvtoci	.582	.709	.180	.821	.433

a. Dependent Variable: tci